ف.ف.ماشين أ.إ.ياكوفليف

الخليج العربي
وَخطَط الدّول الغربيَّة

ترجّمة

د.حَسان مخائيل اسحق ود.رضوان القضمَاني

1988 ـ الطبعة الاولى

مقدمة:

لقد كانت منطقة الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر ومرحلة كبيرة من القرن العشرين طرفاً للامبراطورية البريطانية الاستعمارية. وتحولت في العشرينيات ـ الثلاثينيات من هذا القرن إلى"ضيعة" للاحتكارات النفطية الغربية. لكن بعد الحرب العالمية الثانية وتبدل نسبة القوة على الصعيد العالمي لصلاح الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في البلدان النامية انهار النظام الاستعماري في هذه المنطقة من العالم أيضاً وحدث نهوض كبير في حركة الشعوب الساعية الى استعادة سيطرتها على ثرواتها الوطنية وتقرير سياستها بصورة مستقلة.

أما الطابع الجديد الذي اكتسبه النضال التحرري في هذه المنطقة في السبعينيات ـ الثمانينيات فقد ارتبط بثلاثة انتصارات كبرى حققتها شعوبها:

1ـ القضاء التام على الممتلكات الاستعمارية البريطانية وعلى الوجود العسكري البريطاني هنا، وتشكل أربع دول مستقلة هي: عمان والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة.

2ـ انتهاء عصر "الاستعمار النفطي" الذي أدى بدوره إلى سقوط نظام الامتيازات وسيطرة الدول المنتجة للنفط على مستوى استخراجه وتحديد أسعاره وتأميم ممتلكات الاحتكارات النفطية الغربية. ولقد ساعدت هذه الأحداث على تفاقم أزمة الطاقة في الغرب واستخدام العرب سلاح النفط في العام 1973 ـ 1974 وزيادة أسعار النفط لعدة مرات، وساعدت على

زيادة أهمية الدور الذي تمثله دول الخليج المنتجة للنفط في الشؤون الدولية.

3ـ سقوط نظام الشاه في أعقاب حركة جماهيرية ضخمة، ذلك النظام الذي أعدته الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة ليمثل دور الشرطي لحماية مصالح الغرب في الخليج.

لا ريب أن تغير موازين القوى على الصعيد العالمي مثل دوراً مهماً في جعل هذه النجاحات ممكنة. ولا نبالغ إذا قلنا ان الموقف السوفييتي قد مثل دوراً حاسماً في منع الولايات المتحدة من التدخل العسكري في إيران في أواخر العام 1978 وأوائل العام 1979 الأمر الذي جعل النصر إلى جانب الحركة الجماهيرية المعارضة للشاه.

لقد استدعى نهوض حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة مقاومة ضارية من جانب قوى الامبريالية. ذلك ان الحديث لا يجري عن مواقع الغرب فقط، بل وعن الأرباح الخيالية التي تحققها الاحتكارات العالمية وخاصة النفطية منها. فالخليج يعد مستودعاً فريداً للطاقة في عالمنا هذا: تتركز هنا أكبر احتياطات نفطية في العالم غير الاشتراكي ـ حوالي نصف الاحتياطي العالمي ـ اضافة إلى أن كلفة استخراج النفط هنا منخفضة نسبياً. وتنتج دول الخليج ثلث إنتاج العالم من "الذهب الأسود" ثلثي واردات العالم الرأسمالي منه تقريباً.

كل هذا اضافة إلى نشوء مركز مالي رأسمالي كبير على سواحل الخليج في السبعينيات وتحوّل هذه المنطقة إلى سوق مهمة لتصريف إنتاج الشركات الغربية، يبين سبب الأهمية الكبرى التي يوليها الغرب وخاصة الولايات المتحدة لمنطقة الخليج. ففي نيسان من العام 1980 قال معاون وزير الخارجية الأمريكية د.نيوس: "لو كان العالم دائرة مصقولة يجب تحديد مركزها لكانت ثمة أسباب كثيرة لاعتبار الخليج (العربي أو الفارسي) مثل هذا المركز.. فليست هناك أية منطقة في العالم المعاصر تتشابك فيها المصالح الدولية كما هي الحال هنا، وليست ثمة منطقة أخرى لها مثل هذه

الأهمية الحيوية في الحفاظ على الرخاء الاقتصادي والاستقرار العالمي (العالم الرأسمالي ـ المؤلف)"(1).

في السبعينيات ـ الثمانينيات تزايدت الأهمية العسكرية لهذه المنطقة بالنسبة للغرب كعقدة مواصلات دولية بين آسيا وافريقيا وأوربا، اضافة إلى أنها مركز العالم الإسلامي . وعليه فليس غريباً الاهتمام الذي تحظى به المنطقة في مخططات الدول الغربية وخاصة أمريكا. ومما زاد من هذه الأهمية الدور الذي أخذت تمثله بلدان حوض المحيط الهندي في العلاقات الدولية.

ففي هذه المرحلة بالذات أخذت الأدبيات والدورات الغربية تتحدث عن الوضع الاعتباري الجديد لمنطقة الخليج العربي حيث أعطيت وضعاً مستقلاً في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط. على تخوم السبعينيات ـ الثمانينيات بروز ثمة اتجاه لحسبان منطقة الخليج وحدة جغرافية واجتماعية ـ اقتصادية في أنظمتها الاجتماعية والسياسية ـ تشكل مجموعة رائدة من الدول النامية المنتجة للنفط (وكلها أعضاء في منظمة أوبيك باستثناء عُمان والبحرين). كما ويعدّ الإسلام الدين الرسمي لكل دولها. وهي تتسم بمستوى من التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي منخفض نسبياً (باستثناء إيران والعراق)، وتحقق عائدات نفطية كبيرة تسمح لها أن تتجاوز التخلف الذي أورثها اياه الاستعمار في زمن أقل.

على تخوم السبعينيات الثمانينيات قررت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفذ أكبر عملية استعمارية جديدة وجّدية خلال الثلث الأخير من القرن العشرين: فرض سيطرتها العسكرية والسياسية على كامل منطقة الخليج. وفي مجال سعيها لتحقيق المستحيل قررت الولايات المتحدة تكثيف تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي بشكل لم يسبق له مثيل معلنة اياها "منطقة المصالح الحيوية" الأمريكية ونقطة انطلاق مهمة للصراع ضد الاتحاد السوفيتي.

لا توجد أية منطقة أخرى في العالم، بعيدة كل هذا البعد عن أراضي الولايات المتحدة وتحظى بمثل هذا الاهتمام وبتصعيد التواجد العسكري فيها

كما منطقة الخليج العربي، فمن المعروف ان الولايات المتحدة أقامت وتقيم هنا مزيداً من القواعد العسكرية وتدفع بقواتها البحرية إلى المنطقة وأنشأت ما يسمى "بقوات الانتشار السريع". هذه الاستعدادات غدت مراجل مهمة في صنع القبضة العسكرية الأمريكية القوية على المنطقة.

وهذا ما يضمن للاحتكارات الأمريكية حق استغلال الثروات الوطنية لشعوب هذه المنطقة الغنية من العالم ونهب مزيد من الأرباح.

ولذلك فليس غريباً أن يجعل نشاط الدول الامبريالية هذا، وخاصة السياسة الأمريكية، من منطقة الخليج بؤرة توتر تشكل خطراً جدياً على السلام. وترتدي المخططات الأمريكية الرامية إلى "اعادة استعمار المنطقة عسكرياً" طابعاً خطراً جداً بالنسبة لشعوب هذه المنطقة. ولا تؤدي هذه السياسة إلى توتير الوضع هنا فقط بل وتخلق صعوبات ومعضلات جديدة لشعوب هذه الدول وتنطوي على خطر جدي على العلاقات الدولية والأمن العالمي.

كل هذا يجري وأكثر دول المنطقة تنتهج سياسة موالية للغرب وتقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وباقي الدول الرأسمالية الكبرى. غير ان التناقض بين المصالح الوطنية لهذه الدول ومصالح القوى الامبريالية يزداد تفاقماً يوماً بعد يوم.

فهذه الأخيرة تسعى لمزيد من النهب للثروات الوطنية المحلية ولاستخدام أراضي هذه الدول المستقلة لخدمة مخططاتها الاستراتيجية.

***

الفصل الأول

الخليج العربي في السبعينيات

في السبعينيات من قرننا هذا غدا الخليج العربي مركزاً من مراكز استخراج النفط في العالم الرأسمالي واكتسب وزناً متزايداً في الشؤون الدولية. ويقوم في أساس هذه العملية نهوض الصراع الوطني التحرري لشعوب هذه المنطقة. لم يكن هذا الصراع سهلاً وغالباً ما ارتدى طابعاً معقداً ودراماتيكياً.

لبناء مستقبل أفضل. وكان للتغيرات الاجتماعية التي حدثت في العالم وتوطيد مواقع الأسرة الاشتراكية وتنامي حركة التحرر الوطني تأثير ايجابي على سير هذا النضال. لكن الدول الغربية واحتكاراتها دافعت ولا تزال تدافع عن مواقعها بضراوة ولم تقدم بعض التنازلات الا في محاولة منها للحفاظ على وضعها وتأثيرها في هذه المنطقة المهمة من العالم.

"البحيرة البريطانية" تفور

يعد الخليج العربي واحداً من أكثر مناطق العالم "مرضاً".

وكل ما له علاقة به يثير اهتماماً خاصاً وأحياناً قلق العالم. مع أنه لثلاثين عاماً مضت لم تكن هذه المنطقة تثير اهتمام أحد وأطلقت عليها الأدبيات والدوريات البرجوازية تسمية خاصة "البحيرة البريطانية".

ظهر البريطانيون أول مرة في الخليج العربي في القرن الثامن عشر عندما افتتحت شركة الهند الشرقية محطتها التجارية في الميناء الإيراني بندر ـ بوشير في العام 1763. وقعت هذه الشركة مع شاه إيران اتفاقية حققت لها بعض الحقوق الاحتكارية الخاصة. وفي بداية القرن التاسع عشر بدأ البريطانيون حملة عسكرية وقحة أدت إلى وقوع البلدان العربية الخليجية تحت وطأة الاستعمار العسكري الانكليزي. فالخليج بالنسبة للسياسيين والعسكريين والتجار الإنكليز هو"خط الدفاع الأول" عن الهند ـ المستعمرة الإنكليزية الرئيسة.

في العام 1820 وقعت انكلترا معاهدة سلام شاملة مع حكام امارات رأس الخيمة وأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين. وكانت هذه المعاهدة أولى نتائج الحرب الاستعمارية البريطانية التي شنتها بريطانيا في الخليج العربي تحت شعار "القضاء على القرصنة والنهب".(1) لقد حقق هذا الاتفاق لبريطانيا سيطرة تامة على المياه الإقليمية لشرق شبه جزيرة العرب وحصلت على حق مراقبة الملاحة وسفن الامارات. كانت هذه أولى المعاهدات التي تلتها معاهدات الأعوام 1836، 1843، 1847 و1853. ووفق هذه الأخيرة ـ معاهدة "السلام الأبدي"ـ سمي شاطئ الخليج العربي رسمياً باتفاق عمان. وقد أعطت شركة الهند الشرقية حق مراقبة هذه

المنطقة إلى حكومة الهند البريطانية التي قمعت القبائل المحلية وجابهت القوات العثمانية الضعيفة ومارست سياسة تهدف إلى توطيد مواقع الهيمنة الإنكليزية.

مع بداية القرن العشرين كانت امارات ومشيخات الشاطئ الغربي للخليج العربي كافة قد تحولت إلى مستعمرات أو شبه مستعمرات بريطانية، واحتلت الجيوش الإنكليزية العراق ووضع القسم الجنوبي من إيران تحت السيطرة البريطانية في العام 1907 وفق الاتفاق الموقع بين انكلترا وروسيا.

لقد كان طبيعياً ألا تكتفي الدوائر الاستعمارية البريطانية بأحكام سيطرتها السياسية على دول الخليج العربية فانتهجت سياسة منظمة لاستعباد هذه الدول اقتصادياً. وحققت لها الامتيازات والاتفاقات التي وقعتها مع الكويت والبحرين وامارات اتفاق عمان احتكاراً تاماً في استخراج اللؤلؤ والاسفنج وبناء شبكة هاتف وبريد واستثمار حقول النفط الممكن ظهورها هنا. وفي إيران حصل الإنكليز على أولى الامتيازات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. في العام 1907 استطاع الرأسمالي الإنكليزي W.N>dARIS أن يحصل على حق التنقيب على النفط واستخراجه في الجزء الأكبر من الأراضي الإيرانية لقاء مبلغ صغير من المال. وغدا هذا الامتياز أساسً لتأسيس شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية في العام 1909. وفي العام 1912 بدأ شحن النفط الإيراني من ميناء عبدان. وعندما أتضح للجميع أن النفط مادة استراتيجية مهمة قامت الحكومة البريطانية بمبادرة من ونستون تشرشل بشراء القسم الأكبر من أسهم شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية.

كان النصف الأول من القرن العشرين ـ في منطقة الخليج العربي ـ مرحلة نضال شاق خاضته الشعوب العربية والايرانية في نيل استقلالها. في العام 1920 ألفت بريطانيا نفسها مرغمة على الاعتراف باستقلال امامة عمان (وهي جزء من سلطنة عمان الحالية) وفي العام 1927 باستقلال العربية السعودية التي أسسها الملك عبد العزيز بن سعود، وفي العام

1930 باستقلال العراق. بالرغم من كل هذا سعى السياسيون البريطانيون للحفاظ على توادهم العسكري في باقي دول الخليج. فقد جاء في الكتاب الأبيض البريطاني بصدد مسائل الدفاع خلال العام 1962: "السلام والاستقرار في البلدان العربية المنتجة للنف وفي دول الخليج لهما أهمية حيوية بالنسبة للعالم الغربي.

نحن نتولى وسوف نتولى مسألة الحماية العسكرية لبلدان المنطقة التي تربطنا بها معاهدات أو التي تقع تحت حمايتنا"(2).

في العام 1961 نالت الكويت استقلالها، وفي العام 1971 استقلت البحرين وقطر وامارات شرق شبه الجزيرة العربية التي شكلت فيما بعد دولة الامارات العربية المتحدة، وفي العام 1970 ساهمت بريطانيا مساهمة فعالة في انشاء سلطنة عمان.

إذ لم يعد باستطاعة الامبراطورية الهرمة أن تحافظ على هيمنتها السابقة. في هذا السياق كتبت المجلة الفرنسية "فورين أفّيرس" تقول: إنَّ "PAX BRITANICA" مثل دوره في الخليج دون أنانية خاصة لكن ليس بدون فائدة لكل من كانت له مصالح عملية هنا" (3).

مع نهاية الخمسينيات كان ميزان القوى في هذه المنطقة قد مال نهائياً لصالح الولايات المتحدة. في العام 1957 أعلن "مذهب ايزنهاور" وهو المذهب الذي أعلن حق رئيس الولايات المتحدة في التدخل ـ بما في ذلك التدخل العسكري ـ في شؤون أية دولة من دول الشرق الأدنى تحت شعار "مكافحة الشيوعية العالمية". غير ان تحقيق البنود الرئيسة لهذا المذهب اصطدم بمقاومة عنيفة في أكثر البلدان العربية التي اعتمدت على الاتحاد السوفييتي. ولم تستطع واشنطن ان تتجاهل هذا الواقع. في الستينيات اعتمدت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة على سياسة الاستعمار الجديد ولجأت إلى مختلف وسائل التوسع السافرة والمخفية لتوطيد مواقعها الاقتصادية والعسكرية ـ الاستراتيجية في منطقة الخليج. وأكد مؤلفو كتاب "مذهب نيكسو" (وهو الكتاب الذي أعد في معهد الولايات المتحدة وكندا التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية) ان اهتمام الولايات

المتحدة بمنطقة الشرق الأدنى نما بصورة ملحوظة مع بداية السبعينيات. فقد أعلن نيكسون في رسائله بصدد السياسة الخارجية ان منطقة الخليج العربي تعد منطقة في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة.

لكن الولايات المتحد لم تسع في السبعينيات إلى الحلول عسكرياً محل القوات البريطانية بل ركزت جل جهدها على ترسيخ مواقع الأنظمة الموالية للغرب هنا. وفيما لو استخدمت القوة العسكرية الأمريكية هنا لفرض السلام والاستقرار اللذين من شأنهما ضمان المصالح الامبريالية في هذه المنطقة الحساسة.

غير ان الانفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي واتفاق لرأي العام الأمريكي ضد الحرب في فيتنام وتنامي الطموحات الوطنية في إيران والعربية السعودية مثلت ـ كما قال مساعد وزير الدفاع الأمريكي ج. نويز ـ الدور الحاسم في اختيار النهج الأول.

لكن ينبغي الا نعتقد أن خروج القوات العسكرية البريطانية من هذه المنطقة في العام 1971 قد عنى خروج الغرب منها. فقد بقيت هنا فصائل امبريالية جبارة تملك "مصالح عملية"،وهي الاحتكارات النفطية.

"ستاندارد اويل" وباقي "الأخوات"

في العشرينيات ـ الثلاثينيات لم يهدأ الصراع بين انكلترا والدول الامبريالية الأخرى بسبب الخليج. تكررت وزادت حدة الصدامات بين الدول الامبريالية الفتية التي تأخرت عن حفل اقتسام الفطيرة الاستعمارية. وبعد الحرب العالمية الأولى خرج الرأسمال الألماني لحين من المعركة فتحركت في الوقت نفسه الاحتكارات الأمريكية التي حاولت أن تبزّ منافستها الإنكليزية.

وغدا النفط الموضوع الأول ثم الوحيد للصراع.

حتى ذلك الوقت كان النفط قد اكتسب أهمية خاصة كمصدر للطاقة والمحروقات مما أعطى بريطانيا أهمية متزايدة على الصعيد العالمي لأنها كانت تسيطر في بداية القرن العشرين على حوالي 75% من الاحتياطي العالمي من هذه المادة(4).

فالاحتكارات النفطية الإنكليزية التي تعمل بالاشتراك مع الدولة أو بمساعدتها كانت تملك آبار النفط أو تشارك في استثمارها أو تسيطر عليها. ولم تكن هيمنة "بريتش بتروليوم" ورويالية البريطانية هناك.

في نهاية العشرينيات كثفت الشركات النفطية الأمريكية نشاطها. وحصلت في العام 1928 على امتياز نفطي في البحرين لقاء مبلغ صغير بلغ خمسين ألف دولار أمريكي (شركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" "سوكال"). لكن السلطات الإنكليزية حاولت عرقلة تغلغل الأمريكان في المناطق التي تقع تحت حماية بريطانيا. غير أن "سوكال" أسست في كندا، وهي محمية بريطانية، فرعاً لـ "شركة بحرين بتروليوم" (بابكو) وسجلتها كمؤسسة بريطانية. وفي العام 1930 حصلت بابكو على امتياز للتنقيب عن النفط في أراضي البحرين لمدة 69 عاماً. بعد أربع سنوات بدأت الشركة بتصدير النفط البحريني(5).

قبل بداية الحرب العالمية الأولى بقليل تأسست على أراضي العراق "تركيش بتروليوم كومباني" برأسمال بريطاني وفرنسي وهولندي. وفي العام 1927 اكتشفت هذه الشركة واحداً من أغنى حقول النفط في العالم، حقل كركوك. بعد ذلك مباشرة قامت الحكومة الأمريكية بعدد من الاجراءات الفعالة دفاعاً عن شركات النفط الأمريكية التي تم "تجاهلها".

في العام 1928 سميت "تركيش بتروليوم كومباني" بـ "ايراك بتروليوم كومباني" حيث ضمت إلى جانب "بريتش بتروليوم" و"رويال داشت ـ شل" و"كومباني فرانسيز دي بترول" الشركات الأمريكية "موبيل أويل" و"اكسون". وفيما بعد أسست "ايراك بتروليوم كومباني" فرعين لها في العراق أيضاً.

بعد اكتشاف حقول النفط البحرينية عاد الشاطئ الشرقي للعربية السعودية ليشد اهتمام ممثلي البزنس النفطي. ففي العام 1939 طلبت "ايراك بتوليوم كومباني" و"سوكال" من الملك ابن سعود أن يمنحهما امتيازاً للتنقيب عن النفط في أراضي المملكة. لكن الملك آثر مثل هذا الامتياز للأمريكان الذين وعدوا بتقديم قروض إلى المملكة أكبر من تلك

التي وعد بها الإنكليز. زد على ذلك أن القروض الأمريكية كانت ذهباً. وعلاوة على ذلك كان ابن سعود مهتماً بظهور منافس قوي للانكليز الذين يهيمنون على المنطقة. ولذلك فقد حصلت "سوكال" في العام 1933 على امتياز نفطي في العربية السعودية مدته 66 عاماً يمتد على ثلثي مساحة المملكة. وفي العام 1939 بدأت هذه الشركات بالاستخراج الصناعي للنفط(6). لكن "سوكال" كانت مرغمة على الاستعانة بالشركات الأمريكية الأخرى ـ "تيكساكو" ، "اكسون" "موبيل" لاستثمار النفط السعودي. في العام 1947 تأسست "آرابيان ـ أميركان أويل كومباني" المعروفة باسم أرامكو.

غير ان البريطانيين استطاعوا أن يحافظوا على مواقعهم في الكويت. ففي العام 1933 وقعت شركتا النفط الإنكليزية الإيرانية و"غالف أويل" الأمريكية اتفاقية بتأسيس "كويت أويل كومباني". وبعد عام واحد من تأسيسها حصلت هذه الشركة على امتياز نفطي في الكويت مدته 75 عاماً.

بالاضافة إلى ذلك خفّ الإنكليز للحصول على امتيازات في قطر واتفاقية عمان ومسقط وعمان (عمان الحالية) علماً بأنه لم تكن ثمة معطيات أكيدة عن وجود النفط في هذه البلدان. وهكذا مع بداية الثلاثينيات كان الرأسمالي الإنكليزي والانكليزي ـ الهولندي يهيمن على ما يقارب 80% من الاحتياطات النفطية المكتشفة في الشرقين الأدنى والأوسط.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية توطدت بشكل ملحوظ مواقع شركات النفط الأمريكية في الخليج العربي. فالى ذلك الوقت كان قد اتضح ان الحجم الحقيقي للاحتياطات النفطية التي يملكها الامتياز الأمريكي الأساسي في السعودية يعادل 30% من الاحتياطي النفطي الموجود في الشرق الأدنى. وهذا ما جعل من آرامكو أكبر شركة نفط في العالم الرأسمالي. غير أن بريطانيا لم تشأ أن تسلِّم بضعف تأثيرها في هذه المنطقة وهذا ما أدى في أحيان كثيرة إلى صدامات مسلحة بين الاحتكارات النفطية الأمريكية والانكليزية. ونذكر هنا بالصدام المسلح الذي وقع في العام 1952 بسبب الصراع على واحة البريمة.

في الخمسينيات حصلت "ايراك بتروليوم كومباني" و"بريتش بتروليوم" و"كومباني فرانسيزدي بترول" على امتيازات نفطية في اتفاقية عمان. ومارست نشاطاً مكثفاً أيضاً الشركات التي لا تنتسب إلى الاحتكارات النفطية. فحصلت الأمريكيتان "جون و.ميكون" و"كنتيننتال أويل" على امتيازات في اتفاقية عمان وحصلت اليابانية "آرابيان أويل كومباني" على امتيازات في الكويت والعربية السعودية. وهكذا تكون الثروات الباطنية في هذه المنطقة قد وزعت بالكامل.

لكن ماذا ربحت شعوب هذه البلدان وحكامها؟

لا تزال وسائل الإعلام والنشر الغربية تتشدق حتى الآن بأسطورة "سيل الثروة" الذي تدفق ويتدفق إلى منطقة الخليج، وبـ "النجاحات الكبرى" في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها شركات النفط هنا.ك

لا ريب أن دخل الدول المنتجة للنفط قد زاد في المراحل الأولى. فقد ظهرت في المدن والواحات أولى المستوصفات والمدارس وأنشئت المؤسسات الصناعية المتخصصة في استخراج النفط ونقله وتصنيعه. لكن في الحقيقة أن النشاط المكثف الذي قامت به الاحتكارات النفطية هنا لم يؤد إلى تسريع التنمية الاقتصادية في دول هذه المنطقة بل حتى بعض النجاحات التي تحققت في المجال الاجتماعي (المؤسسات الطبية والمدارس) لم يستفد منها سوى العاملين في مؤسسات الصناعة النفطية وهؤلاء لا يشكلون الا نسبة ضئيلة من عدد السكان.

لقد كان ما تدفعه الشركات لقاء حصولها على الامتيازات النفطية ضئيلاً جداً بالمقارنة مع عائداتها منه. ففي العام 1955 بلغ مجموع مدفوعات الشركات عن الامتيازات المذكورة 188.4 مليون دولار أو 17% من ثمن النفط المصدر إلى الأسواق(7). وفي الخمسينيات ـ الستينيات حصلت الدول المنتجة للنفط على 20 وحتى 50% من أرباح الاحتكارات النفطية التي ضاعفت عائداتها على حساب مجمل دورة صناعة النفط ـ الاستخراج، الشحن، التصنيع والتسويق.

الحقيقة أن أعضاء الاحتكار النفطي وافقوا احياناً على بعض التنازلات لكن ذلك لم يحدث الا عندما كانت الظروف ترغمهم على مثل هذه التنازلات. فمثلاً منذ كانون الأول لعام 1950 أصبحت أرامكو تدفع 50% من أرباحها إلى العربية السعودية. غني عن القول ان الأمريكيين أرغموا على اتخاذ هذا القرار تحت ضغط نمو حركة التحرر الوطني في الشرق العربي.

في إيران أدت الخلافات بين الحكومة وشركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية القطيعة التامة. وأعلن مصدق في العام 1951 تأميم هذه الشركة وانشاء شركة النفط الوطنية الإيرانية. فقد ربط هذا الرجل مسألة اعادة النفط الإيراني إلى ظل السيادة الوطنية بتحقيق الاستقلال الوطني التام والقيام باصلاحات اجتماعية وسياسية. وهزت هذه الأحداث شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية التي يهيمن عليها الرأسمال الانكليزي هزّاً عنيفاً مما اثر بالطبع على العلاقات الإيرانية البريطانية. وكتب الباحثان الانكليزيان ك. يوهندهيت وأ. هاملتون في هذا السياق: "يرى الايرانيون أن شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية والحكومة البريطانية كل واجد وأن أية خلافات اقتصادية وسياسية تؤثر في بعضها بعض بالضرورة"(8). لقد رأى الرأسمال الأمريكي في هذه الأحداث امكانية واقعية لطرد منافسه الانكليزي وتوسيع مجال تأثيره في إيران. وعليه فقد رتبت المخابرات المركزية انقلاباً عسكرياً هنا في العام 1953 وأطاحت بحكومة مصدق وأعادت محمد رضا بهلوي إلى العرش. في الوقت نفسه أعلن الرسميون الأمريكيون أن شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية هي سبب التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه إيران. وبذلك غدا الدبلوماسيون الأمريكان منافحين عن احتكاراتهم النفطية التي تسعى لتحتل المواقع الإنكليزية في الصناعة النفطية في الشرق الأوسط. اما شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية فقد تحولت إلى احتكار نفطي عالمي حافظت "برتش بتروليوم" على 40% من أسهمه وحصلت "رويال داتش ـ شل" على 14% و"سوكال" و"اسكون" و"موبيل أويل" و"تكساكو" و"غلاف

أويل" على 35% و"كومباني فرانسز دي بترول" على 6% ومجموعة من شركات النفط الأمريكية الصغيرة على 5%(9).

حتى منتصف قرننا هذا كانت سبع احتكارات نفطية عالمية قد سيطرت تماماً على السوق العالمية للنفط. وقد أطلقت عليها الصحافة العالمية اسم "الأخوات السبع". وهي: الأمريكية "اسكون"، "سوكال"، "أويل"، "تكساكو"، "غالف أويل"، الإنكليزية "بريتش بتروليوم" والانكليزية ـ الهولندية "رويالت داتش ـ شل".

لقد حظيت شركات النفط الغربية في نشاطها على دعم ومساعدة حكوماتها. فابتداء من الخمسينيات أخذ "العامل النفطي" يؤثر تأثيراً ملحوظاً على سياسة الدول الأمبريالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أقلق نهوض حركة التحرر الوطني في الشرقين الأدنى والأوسط آنئذ شركات النفط العالمية والحكومات الغربية على حد سواء لأنه شكل خطراً قاتلاً على أرباح آرامكو "و"بريتش بتروليوم" وغيرها وكان يمكن أن يستدعي حدوث تغيرات اجتماعية جدية في بلدان هذه المنطقة.

بالرغم من ذلك بقي الخليج العربي حتى بداية السبعينيات يشغل موقعاً طرفياً في سياسة الدول الغربية لأنها كانت على ثقة تامة من احكام سيطرتها عليه. وبعد أن نالت دول المنطقة استقلالها وانتهى الوجود العسكري الانكليزي هنا أكدت الدول الأمبريالية على تنمية علاقات وثيقة مع حكومات هذه الدول وخاصة مع إيران الشاه. حيث عولت على هذه الأخيرة آمالاً كبيرة في تأمين تدفق النفط إلى الغرب وفي لجم حركات التحرر الوطني في المنطقة.

لم ير السياسيون الغربيون الخطر المحدق بمصالحهم هنا غير ان رياح التغيير وصلت هنا أيضاً.

"نفط العرب للعرب ونفط إيران للايرانيين!"

لقد لقي هذا الشعار صدى ومساندة دائمين في دول الخليج. فقد أراد أصحاب النفط الحقيقيون أن يحصلوا على عائدات أكثر من ثرواتهم الطبيعية. وهكذا فإن وحدة الهدف ووجود خصم مشترك دفعاً بالدول

النفطية العربية وغير العربية إلى توحيد قواها. وكانت أولى هذه المحاولات قد جرت منذ الاربعينيات. ففي العام 1947 التقى في واشنطن ممثلون رسميون عن إيران وفنزويلا لتبادل الآراء حول المسائل المتعلقة باستخراج النفط. وفي العام 1953 وقعت حكومتا العراق والعربية السعودية اتفاقاً للتعاون في مجال السياسة النفطية قضى بتبادل الآراء والخبرة حول كافة المسائل النفطية في العام 1959 تأسس أول مؤتمر عربي نفطي دعيت إليه كل من إيران وفنزويلا بصفة مراقبين. فقد غدا من الواضح تماماً ان توحيد القوى فقط هو وحده القادر على اعطاء الدول المنتجة للنفط امكانية مجابهة جبروت الاحتكارات العالمية النفطية. في العام 1960 اجتمع في بغداد ممثلو إيران والعراق والعربية السعودية والكويت وفنزويلا وأعلنوا تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك). انضمت إليها فيما بعد قطر وليبيا وأندونسيا وأبو ظبي والجزائر ونيجيريا والاكوادور والغابون.

في المرحلة الأولى من حياة "أوبيك" انحصرت مهامها في استعادة المناطق الخاضعة للامتيازات النفطية الممنوحة للشركات والتي لم تستخدم بعد والحيلولة دون احتكار أسعار النفط أي الحفاظ على استقرارها وكذلك زيادة نصيب الدولة من ريع النفط الذي تنتجه الشركات. وبالرغم من المقاومة التي أبدتها "الأخوات السبع" وبعض التناقضات داخل المنظمة الا أن أوبيك استطاعت أن تحقق بعض النجاحات. فقد تقلصت الامتيازات في العراق والعربية السعودية والكويت بمقدار 3ـ 4 مرات. ومن آب عام 1960 وحتى شباط عام 1970 لم تنخفض الأسعار القياسية للنفط العربي الخفيف عن 1.8 دولاراً للبرميل الواحد. ومع ذلك فإن نفط الخليج هو السلعة الوحيدة التي أعطت الدول الامبريالية هذه النسبة العالية من الأرباح. إذ تؤكد بعض التقديرات التقريبية ان أرباح استخراج النفط في دول الأوبيك قد بلغت في الأعوام 1960 ـ 1973 حوالي 700 مليار دولار، أرباحاً صافية حققها الغرب(10).

لقد ساعد نفط الخليج الرخيص الثمن على سرعة اثراء الاحتكارات الغربية الكبرى. ومثل نهب الثروات الطبيعية لبلدان هذه المنطقة دوراً

مهماً جداً في دفع التنمية الصناعية في كبرى الدول الامبريالية إلى الأمام. ويرى البروفسور الأمريكي ك. سولبيرغ ان "النفط الرخيص، مليارات البراميل المستخرجة المشتراة بأسعار تعرضت بين الخمسينيات ـ السبعينيات إلى الانخفاض قد مولت كامل احتياجات النهوض الصناعي في أوروبا وأمريكا(11)".

في أكتوبر للعام 1973 رفعت دول أوبيك أسعار النفط بنسبة 70% وأوقفت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبيك، ضخ النفط إلى الدول التي دعمت إسرائيل في أثناء الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة كافة في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الغربي يعاني أزمة طاقة خانقة. في 18 أكتوبر للعام 1973 أعلنت الكويت والعربية السعودية وقطر وابو ظبي والعراق عن وقف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة وكندا وهولندا كونها "مراكز لدعم الصهيونية العالمية". مع ان هذا الحظر لم يكن فعلاً كما يجب ورفع في ربيع العام 1974 غير انه ثبت للامبريالية بصورة جلية درجة تبعية اقتصادها لصادرات النفط من المنطقة التي تجتاحها حركة التحرر الوطني.

وفي هذا السياق كتب مؤلفو كتاب أوبيك نجاحات وآفاق" يقولون: أنه" منذ اطلاق القمر الصناعي السوفييتي في العام 1957 لم يجد الغرب نفسه ضعيفاً إلى هذا الحد الا أمام الحظر النفطي العربي في خريف العام 1973 ـ 1974(12).

لقد أدى الحظر العربي والاحتكار الذي مارسته الشركات العالمية التي استغلت هذا الحظر لزيادة أرباحها إلى إحداث بعض الخلل في توازن التموين النفطي في الولايات المتحدة غير المستقر أصلاً. فقد خسرت أمريكا منذ إعلان الحظر حتى رفعه 125ـ150 مليون طن من النفط. وهذه ليست كمية كبيرة بالقياس إلى استهلاكها السنوي الذي يبلغ 900 مليون طن غير انه لم يتسن سد هذا العجز بالكامل على حساب الموارد الداخلية أو زيادة الاستيراد من البلدان غير العربية. اذاً أزمة الطاقة و"الحرب النفطية" العربية ضد الامبريالية ساعدت البلدان المصدرة للنفط على تحقيق زيادة ملحوظة في دخلها.

أصبح تحديد أسعار النفط أمراً منوطاً بالدول صاحبة النفط في الخليج لكن الأمر لم يقتصر على هذا. ففي الأول من حزيران للعام 1972 أعلن عن تأميم "إيران بتروليوم كومباني". وفي أكتوبر من العام نفسه انتهت في نيويروك المحادثات الطويلة التي تم التوصل في اثنائها إلى اتفاق حصلت بموجبه حكومات العربية السعودية والكويت وابو ظبي وقطر على 25% من رأسمال الشركات صاحبة الامتيازات. وكان يجب أن يصل نصيب هذه الأخيرة إلى 51% أما حكومة العراق التي لم توافق على مبدأ المشاركة هذا أعلنت في أكتوبر للعام 1973 عن تأميم ممتلكات شركات النفط الأمريكية والهولندية العاملة في البلاد وفي العام 1957 أممت ممتلكات الشركتين الإنكليزية والفرنسية. ابتداء من تموز للعام 1973 بدأ العمل بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة العراقية وشركات النفط بصدد نقل ممتلكات الاحتكار النفطي العالمي العامل في البلاد كافة إلى ملكية الحكومة العراقية. وفي آذار للعام 1975 أعلنت حكومة الكويت عن تأميم موجودات "كويت أويل كومباني" كافة. وفي شباط للعام 1980 اصبحت كافة موجودات أرامكو تحت سيطرة الحكومة السعودية.

وهكذا أدت هذه الاجراءات الحاسمة التي اتخذتها حكومات البلدان المنتجة للنفط إلى اعادة ثروات هائلة إلى السيادة الوطنية واختطاط سياسة نفطية مستقلة. وسقط نظام الامتيازات شبه الاستعماري الذي أعطى الاحتكارات الغربية امكانية نهب ثروات بلدان الخليج بصورة همجية جشعة وشغلت الدول المنتجة للنفط مكانة خاصة في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. لقد كان هذا انتصاراً كبيراً لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط بل ولكل البلدان المتحررة.

مع أن الاحتكارات النفطية خسرت الكثير الا انه بقي لديها الكثير. فقد حصلت على تعويضات لقاء الممتلكات التي خسرتها حيث دفعت لها العربية السعودية أربع مليارات دولار والكويت حوالي مليارين وهلمجرا. ولم تتسلم حكومات الخليج سوى صناعة استخراج النفط التي لم تعمل في العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية الا بمساعدة الاختصاصيين

الغربيين. أمام باقي حلقات الدورة النفطية ـ الشحن التصنيع والتسويق ـ فقد بقيت تحت سيطرة الاحتكار النفطي العالمي الذي يحقق ارباحاً كبيرة من هذه العمليات.

ما تجدر الاشارة إليه أن تحول شركات النفط من صاحبة امتيازات إلى شركات متعهدة لم تؤد إلى اعادة نظر جدية في العلاقات بين الغرب وأكثر الدول الخليجية التي سارت في طريق التطور الرأسمالي غير انها أرادت أن تغير طابع علاقاتها مع الغرب دون أي مساس يذكر بالجوهر. زد على ذلك ان "الأخوات السبع" علماً منها بقرب نهاية الاحتياطات النفطية (في بداية القرن الحادي والعشرين) أخذت تولي اهتمامها لأنواع أخرى من مصادر الطاقة متحولة تدريجياً من احتكارات نفطية إلى احتكارات طاقية.

في الوقت نفسه ألفت الدول الامبريالية نفسها مرغمة على الاعتراف بدور مستقبل للدول المنتجة للنفط في الشؤون الدولية وتحولها من موضوع إلى ذات في السياسة الدولية.

ويبدو أنه يجب الاعتراف بواقع الأشياء، ولا تزال دول الخليج حتى الآن تملك أكبر احتياطات نفطية في العالم الرأسمالي.

نفط الخليج العربي

يرتبط الاقتصاد العالمي بالنفط أكثر من ارتباطه بأية مادة أخرى. وكان لهذا تأثيره ليس على العلاقات الاقتصادية الدولية وحدها بل وعلى السياسة العالمية عموماً. واشار العالم الأمريكي ا. ادموندز في هذا المجال إلى أن "السياسة والنفط توأمان غير منفصلين وان كلا منهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً(13)".

من المعروف أنه يجري اليوم دمج النفط بالطاقة حيث أكثر من 60% من الطاقة المستهلكة في العالم تأتي على حساب النفط والغاز. فمن العام 1950 إلى العام 1977 ارتفع معدل استهلاك النفط لست مرات(14). وبعد الحرب العالمية الثانية غدا النفط أهم سلع التجارة العالمية وأصبحت صناعته أضخم صناعة في العالم. المواصلات تستهلك 35% من النفط المستخرج. فإذا كان عدد السيارات السياحية لم يتجاوز في زمن

الحرب العالمية الأولى المليوني سيارة فقد أصبح في الثلاثينيات مئة مليوناً ووصل في الثمانينيات إلى 350 مليون سيارة في العام 1914 استهلك هذا الصنف من السيارات ستة ملايين طن من النفط وفي العام 1960 ـ 300 مليون طن وفي العام 1975 وصل هذا الرقم إلى 500 مليون طن منه(15).

أما الصناعة فتستهلك ثلث إنتاج النفط العالمي على شكل محروقات أو مواد أولية للصناعات الكيميائية. ويستهلك الثلث الآخر منه لأغراض التدفئة وتوليد الطاقة الكهربائية وفي القطاع الزراعي كمحروقات للجرارات وغيرها من الآليات الزراعية. لقد قال الاقتصاديان الانكليزيان ك. تيوهندهيت وأ. هاملتون: إن "حضارتنا تتعلق بالنفط أكثر من أية سلعة أخرى بمفردها"(16).

وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى نمو تجارة النفط. ففي المرحلة ما بين العام 1950ـ 1975 زاد حجم التجارة العالمية بمادة النفط بأكثر من عشر مرات. وفي السبعينيات استقر معدل تصدير هذه المادة على مستوى 1.5 مليار طن في العام. وشكل النفط 50% من حجم النقل البحري العالمي وأكثر من نصف الحجم الفيزيائي للتجارة الدولية وحتى 20% من قيمتها(17).

من المعروف ان المناطق الرئيسية لانتاج النفط وتواجده كاحتياطي كامن في العالم تتركز في المنطقة المسماة "العالم الثالث". وتنتج البلدان النامية حوالي ثلاثة أرباع إنتاج العالم غير الاشتراكي من النفط بينما تستهلك الدولة الرأسمالية المتطورة ثلاثة أرباع هذا الإنتاج. ولسنا نغالي عندما نقول ان اقتصاد الدول الرأسمالية يرتبط إلى حد بعيد باستيراد النفط. وإذا كانت المراكز الرأسمالية الكبرى (أمريكا وأوروبا الغربية واليابان) قد استوردت 65 مليون طن من النفط في العام 1960 فقد استوردت حوالي 300 مليون طن منه في العام 1973(18).

لقد غدت أزمة الطاقة التي عصفت بالعالم الرأسمالي في العام 1973 ـ 1974 وخلقتها الاحتكارات النفطية نفسها، غدت بشيراً بانتهاء "عصر

المادة الخام الرخيصة الثمن" وبانتهاء زمن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة القائمة بين الدول الرأسمالية والدول النامية في قطاع الصناعة النفطية.

وخرجت من المعركة آلية تحديد الأسعار القائمة على حساب نهب البلدان النامية. "ان التلاقي الزمني لعمليتي قصير إنتاج مصادر الطاقة عن حجم استهلاكها وانهاء السيطرة التامة للاحتكار العالمي للنفط، وهما العمليتان اللتان وسمتا اقتصاد الدول الرأسمالية المتطورة، هذا التلاقي أدى إلى خلق أزمة الطاقة في العالم الرأسمالي"(19).

يقيناً أن أية أزمة بنيوية لم تخلق مثل كل تلك التعقيدات التي خلقتها أزمة الطاقة في العالم الرأسمالي. فقد غدت واحداً من أهم عناصر تعميق الصعوبات النقدية ـ المالية والعمليات الأزماتية في اقتصاد البلدان الرأسمالية، وتفاقم عملية التنافس بين الدول الامبريالية وكذلك تعميق التناقضات بين الدول الصناعية الكبرى والبلدان النامية.

في العام 1984 بلغت الاحتياطات النفطية في العالم 680 مليار برميل 60% منها في بلدان الشرق الأدنى. نصيب العربية السعودية منها 24.6%، الكويت 9.4 الامارات العربية المتحدة 4.10%(20).

في العام 1975 رأى ك. ثيوهيندیت وأ.هاملتون أن الدول الرأسمالية المتطورة سوف تستهلك في الثمانينيات ـ التسعينيات من قرننا هذا كمية من البترول تعادل ما استهلكته خلال المئة عام المنصرمة وحوض الخليج العربي وحده القادر على توفير مثل هذه الكمية وفي غضون ذلك ثمة تقديرات تقول بأن النفط الموجود هنا يكفي 40 ـ 50 عاماً. لكن في بداية الثمانينيات أصبح واضحاً أن هذه التقديرات مبالغ فيها اذ أدى تقليص إنتاج النفط في هذه المنطقة قد ضاعف، تقريباً، زمن استغلال حقول النفط فيها.

يتضح اذاً أن الخليج العربي هو المنطقة الأساسية لتصدير النفط إلى الغرب. في السبعينيات كان تصدير النفط من البلدان الساحلية على مستوى مليار طن سنوياً ويصدر كامل النفط الذي ينتج هنا، تقريباً. فالطاقة الانتاجية لمعامل تكرير النفط في منطقة الخليج لم تتعد في منتصف

السبعينيات مائة مليون طن سنوياً أي 3% من الطاقة الانتاجية العالمية لهذه المادة مع ان المنطقة تنتج ثلث الإنتاج العالمي منها. فالعربية السعودية أنتجت، على سبيل المثال، 450 مليون طن من النفط الخام لكنها لم تصنع منه سوى 21 مليون طن(21).

تعد الحقول الواقعة في منطقة الخليج أكثر حقول النفط انتاجاً في العالم. ففي الأعوام 1970 ـ 1975 بلغ متوسط إنتاج الثوب النفطية النافذة في العربية السعودية 1593 طن في الـ 24 ساعة، في العراق ـ 2095، في إيران ـ 2300 في الوقت الذي لم يتعد فيه هذا الرقم في الولايات المتحدة الأمريكية 22 طن في الـ 24 ساعة. وتبلغ كلفة إنتاج برميل النفط في الخليج 0.06 ـ 1.1 دولاراً بينما تصل هذه الكلفة في الولايات المتحدة إلى 1.73 دولاراً. وبلغت كلفة إنتاج برميل النفط الواحد في العربية السعودية في الثمانينيات أقل من دولار واحد بينما بلغت في بحر الشمال 25 دولاراً(23). في الولايات المتحدة الأمريكية كانت كلفة الإنتاج أغلى بـ 37 مرة تقريباً منها في الخليج العربي (24). وفي السبعينيات كان الطن الواحد المفترض من المحروقات أقل من المناجم الأمريكية (25).

في العام 1975 استوردت أوروبا الغربية 74.31% من حاجتها للنفط من منطقة الخليج العربي و 74.1% اليابان و 37% الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(26). وبعد 8 سنوات هبطت هذه النسب على التوالي إلى 62.40، و 10% (معطيات أوبيك).

على المسرح النفطي في الخليج برزت بوضوح، في السبعينيات، ثلاثة وجوه رئيسة:دول المنطقة، الدول الامبريالية الكبرى والاحتكارات النفطية المتعددة الجنسيات.

من الطبيعي ان نعتقد أن مصالح الدول الامبريالية في الحصول على ملايين الاطنان النفطية من بلدان الخليج على أسس ثابتة كانت يجب أن تدفعها إلى اقامة علاقات طبيعية ذات منفعة متبادلة تحقق مصالح

اقتصادها. غير أن شيئاً من هذا لم يحدث لأنه يخالف طبيعة الرأسمالية نفسها.

وأخذت مصالح الرأسمال الاحتكاري ومصالح دول الخليج المنتجة للنفط تزداد تناقضً. فقد سعت الدول الامبريالية إلى الحصول على مزيد من كميات النفط بأسعار منخفضة أما دول المنطقة فقد اقتضت مصالحها أن تقلص كميات النفط المستخرج وأن تبيعه بأسعار عالية.

لكن في الثمانينيات ظهرت اتجاهات جديدة تنحو إلى تقليص استخدام النفط كمصدر للطاقة مما أدى إلى انخفاض الطلب عليه في الغرب وبالتالي على استيراده. وفي السنوات الأخيرة انخفض معدل استهلاك المواد الأولية المولدة للطاقة: في العام 1979ـ 6934 مليون طن (محسوبة بالنسبة للنفط)، في العام 1980 ـ 6883، في العام 1981ـ 6800 مليون طن. وقد جاء هذا الانخفاض على حساب النفط الذي هبط معدل استهلاكه بنسبة 3.4أي 100 مليون طن(27).

لقد أعاد الغرب الذي أرعبته امكانية فرض حظر جديد على تصدير النفط الخليجي، أعاد النظر في علاقاته مع دول هذه المنطقة المنتجة للنفط وخاصة فيما يتعلق بثرواتها الطبيعية. برزت في هذا التقديم الجديد ثلاث نقاط جديدة. أولاً، يسعى الغرب الذي ارغم على التخلي عن قسم من أرباحه لصالح الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى ربط هذه الدول بالمراكز الرأسمالية الرئيسية كشركاء صغار له. ذلك أن التغيرات التي طرأت على ميزان القوى في العالم لا تسمح له بتدخل عسكري سافر ضد دول الخليج فقرر تحقيق أغراضه عبر مكالمة هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتجدر الاشارة هنا إلى ما قاله الباحث السياسي الأمريكي ر.ستاآر: ان منطقة الخليج هي: أهم حقل لاختيار مسألة مشاركة الغرب لدول العالم الثالث التي تسيطر على الموارد الاستراتيجية"(28).

ثانياً، اتخذت بعض الاجراءات الرامية إلى تقليص مستوى تبعية الغرب لاستيراد النفط الخليجي. ففي العام 1983 انخفض استهلاك النفط في العالم غير الاشتراكي بنسبة 32% بالمقارنة مع العام 1979(29).

ثالثاً، في الوقت نفسه أخذت الدوائر الامبريالية، وخاصة الولايات المتحدة، تسعى لفرض سيطرتها العسكرية ـ السياسية على منطقة الخليج بهدف وقف تطور العمليات التي لا ترغب فيها هناك. وقد اتضح هذا النهج تماماً بعد الثورة الإيرانية حيث أصبحت كثافة التواجد العسكري الأمريكي في هذه المنطقة تشكل خطراً حقيقياً. ومن المفيد أن نشير هنا إلى ما قاله أ.ب. ألكساندروف من أنه "أثناء الصراع في سبيل بقايا النفط والغاز سوف تحاول الدول الغربية استخدام وسائل وأساليب الضغط كافة، بما فيها استخدام القوة العسكرية ضد البلدان التي تملك النفط. ويجري الآن التحضير لذلك"(30). لقد غدا الصراع على نفط الخليج يرتدي أشكالاً جديدة.

المركز المالي الجديد

ثمة عامل آخر أسهم في زيادة وزن الخليج العربي في العالم المعاصر وترتبط أهمية هذا العامل ارتباطاً مباشراً بالنفط لكنها تتزايد بسرعة أكبر بعد أن أخذت ترتدي طابعاً مستقلاً. فقد أدت الزيادة الحادة التي طرأت على أسعار النفط إلى تراكم كميات كبيرة من النفط في دول هذه المنطقة وقد سميت هذه الموارد بالدولارات النفطية، والحديث لا يجري هنا عن مجرد زيادة في الدخول بل عن قفزة نوعية.

وفي هذا السياق كتبت المجلة الفرنسية "اكسبرس" تقول: "نحن اليوم شهود على عملية انتقال خاطفة وغير عادية للثروة وهي عملية لم يعرف التاريخ مثيلاً لها. فقد قضى الاسبان سنين طويلة في نقل ذهب امبراطوريات ما قبل كولومبوس عبر الأطلسي. أما ممثلي الأوبيك فلم يحتاجوا في السادس من أكتوبر للعام 1973 سوى ساعات معدودة ليغيروا اتجاه تدفق الثروات ويزودوا بعض الحكومات بواردات مالية لا تنضب"(31).

في العام 1970 بلغت العائدات النفطية لبلدان أوبيك (نصيب بلدان الخليج العربي 1978 ـ 118 ملياراً، وفي العام 1980 ـ 272 مليار دولار(32). في النصف الأول من السبعينيات ازدادت دخول دول الخليج الرئيسة ـ أعضاء أوبيك من عائدات النفط بمعدل عشر مرات. حيث بلغ دخل العربية

السعودية، وهي أكبر دولة نفطية في المنطقة، في العام 1970 1.2 مليار دولار، وفي العام 1974ـ 29.0 مليار وفي العام 1978 ـ 34.6 مليار وفي العام 1970 ـ 55.5 مليار دولار وفي العام 1980 ـ 104.2 مليار دولار. وفي العام 1980 بلغت العائدات النفطية في: العراق ـ 16.5 مليار دولار، إيران ـ 11.6 مليار، الامارات العربية المتحدة ـ 19.0 مليار، الكويت 18.0 مليار، قطر 5.0 مليار دولار(23).

بعد الارتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار النفط في السبعينيات تحولت الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى مراكز مالية ضخمة حيث تجمعت هنا مبالغ كبيرة من الدولارات الأمريكية. وتقول بعض التقديرات التقريبية ان 8 دول من دول الخليج المصدرة للنفط حصلت في الفترة ما بين العام 1973 و1979 على حوالي 400 مليار دولار. هذه الأموال فاقت كثيراً متطلبات التنمية في هذه البلدان الأمر الذي شكل فائضاً نقدياً كبيراً فيها. وبذلك تحولت بلدان الخليج إلى مركز مالي جديد في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

وهكذا تحولت هذه البلدان ذات البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية المتخلفة إلى بلدان مصدرة لرؤوس الأموال إلى البلدان الرأسمالية الصناعية التي تعد دائنة تقليدية إلى بلدان آسية وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

من المعروف ان الغرب شن هجوماً شرساً ضد البلدان النامية المصدرة للنفط. وكتب الكثير بصدد "لا عدالة" زيادة أسعار النفط وانها موجهة "لخنق الحضارة الغربية" لأن هذه الزيادة تسببت ـ حسب زعم هذه الأوساط ـ بارتفاع نسبة التضخم لا بل هي التي سببته. بالاضافة إلى ذلك ثمة من جزم بأن دول الخليج تستخدم الدولارات النفطية لاخضاع الاقتصاد الغربي لتأثيرها عن طريق شراء أسهم الاحتكارات الصناعية والمالية. ففي العام 1975 أتحفتنا الأسبوعية الإنكليزية "اكونوميست" بالتقرير التالي: يلزم بلدان أوبيك 16 عاماً كي تشتري أسهم الشركات الغربية المتداولة في البورصة العالمية كافة وتسع سنوات لشراء أسهم الاحتكارات الأمريكية وثلاث سنوات لشراء أسهم الاحتكارات الأمريكية وثلاث سنوات لشراء

الاحتياطات الذهبية المخزنة في البنوك المركزية للدول الرأسمالية المتطورة وعامين لشراء الموجودات الامريكية في البلدان الأخرى وستة أيام لشراء ثروة روكفلر كلها(34). ثم قالوا ايضاً أن البلدان الغربية سوف تعلن افلاسها قريباً لأنه لن يكون باستطاعتها أن توفر ما يلزم من الدولارات والجنيهات الاسترلينية لتغطية مدفوعاتها النفطية. وأعلنوا عن خوفهم من أن العالم سوف يعاني أزمة تكون "الأزمة العظمى" التي حدثت في الثلاثينيات مجرد هبوط اقتصادي بسيط بالمقارنة معها. أما الآن فقد غاصت هذه النبوءات في عالم النسيان ونسيها حتى أولئك الذين تنبؤوا بها.

يقيناً أن سيل الدولارات النفطية قد خلق في البدء صعوبات تجارية ـ مالية حادة في البلدان الرأسمالية المتطورة. ويكفي أن نشير هنا إلى ان المدفوعات النفطية للدول الرأسمالية الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبريطانيا) قد ارتفعت من 12.4 مليار دولار في العام 1970 إلى 89.8 مليار دولار في العام 1974 وبلغت 165.6 مليار دولار في العام 1979(35).

غير ان الغرب استطاع في السبعينيات أن يوجه سيل الدولارات النفطية بالاتجاه الذي يناسبه بعد أن استطاع أن يلقي على كاهل البلدان النامية كثيراً من أعباء الأزمة الاقتصادية. فقد استخدمت الدول الامبريالية آلية عملية الاقراض الدولي وكذلك النتائج التي ترتبت على التضخم (رفعت أسعار السلع الصناعية بصورة حادة وكذلك بدائل الخدمات وغيره من مستوردات الدول المصدرة للنفط).

ويبدو أن الغرب قد تعلَّم، بصورة عامة، أن يوظف الدولارات النفطية لخدمة مصالحه.

وهكذا في بداية العام 1980 كانت الموجودات الخارجية للدول الخليجية النفطية لا تتعدى الـ 150 مليار دولار(36). في السبعينيات كانت ثمة دولتان ـ العراق وايران ـ تملكان امكانيات واقعية لاستثمار الأموال المتوفرة لديهما في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية. أما الباقي وخاصة العربية السعودية فلم تتوفر لديها مثل هذه الامكانيات لأسباب موضوعية (ضيق السوق

الداخلية، ضعف الهيكلية الانتاجية، القيود والصعوبات المؤسساتية ـ والاجتماعية ـ الثقافية والعوامل الديمغرافية) بالرغم من وجود تنام في وتائر النمو الاقتصادي. هذه الدول التي تعيش على أراضيها 4% من عدد سكان البلدان المصدرة للنفط تحولت إلى مالكة كبرى للمصارف. ففي نيسان للعام 1981 بلغت الاحتياطات الذهبية النقدية للعربية السعودية، مثلاً 95 مليار دولار أي أكثر بكثير من احتياطات بريطانيا (27.3مليار)، الولايات المتحدة (29.7مليار)، كندا (3.16 مليار) واليابان (27.3) مليار)(37). لقد ظهر الرأسمال العربي في مئات الشركات الغربية الكبيرة والصغيرة. سنوياً ظهرت 10 مؤسسات مصرفية في الخليج ولكسمبرغ وجزر الباهام وغيرها. وقام رجال الأعمال العرب بعمليات مالية في مناطق العالم. والحقيقة ان حجم مثل هذه العمليات بقي صغيرا. يقول الاختصاصي الانكليزي ج. ستريتشن ان 80% من الموجودات الخارجية لبلدان الخليج هي عبارة عن استثمارات محفظة(38). فقد أعتقد أصحاب رؤوس الأموال العرب أن مثل هذه الاستثمارات هي الأجدى لكنهم ما لبثوا أن خابت آمالهم.

ففي السنوات الأخيرة تعرضت موجوداتهم هذه إلى خسائر في القيمة ودرجة التحويل. فقد بلغت خسائر أوبيك من كانون الثاني للعام 1976 وحتى نيسان للعام 1978 حوالي 15 مليار دولار وفق أكثر التقديرات تواضعاً. ويجب أن نضيف إلى هذا المبلغ الخسارة التي نجمت عن هبوط القدرة الشرائية لاحتياطات أوبيك القابلة للتحويل التي بلغت حوالي 70 مليار دولار وهبطت قيمة التوظيفات الخارجية بحوالي 80 مليار دولار هذا ما اقر به ج. أزوهار الممثل الدائم لايران في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير(39). أما الشيخ أحمد عبد العاطف، نائب مدير وكالة النقد السعودية، فقد أشار في العام 1980 إلى أن برميل النفط المستخرج في العام 1974 والمحول إلى أوراق نقدية أمريكية قد أعطى موظفه 18 دولاراً في الوقت الذي بلغت فيه قيمة برميل النفط 32 دولاراً(40).

بعد أن اكتسب السعوديون والكويتيون والبحرينيون خبرة لا بأس بها وبعد أن حصلوا على شهادات عالية في مجال النقد الدولي بدؤوا يؤسسون مصارف عربية خاصة أو بمشاركة الدولة وأحياناً الرأسمال الغربي. وأخذت المؤسسات المالية العربية تستعرض أشكال العلاقات الاقتصادية الجديدة بين الدول المنتجة للنفط والغرب. لقد غدا ذلك تعاوناً يجمع القدرة المالية العربية ومهارة الاختصاصيين الغربيين المدراء. وبما أنه مضى عدد غير قليل من السنوات على عمل هذه المؤسسات أصبح بالإمكان أن نخلص إلى بعض النتائج.

أن المؤسسات المالية كافة، تقريباً، تدار من قبل اختصاصيين أجانب.

فمسألة الكوادر لا تزال من أعقد المسائل التي تعاني منها البلدان العربية الخليجية ولا تبدو في الأفق امكانية قريبة لحلها. من ناحية أخرى، بالرغم من أن دول الخليج المنتجة للنفط تضع في الأسواق العالمية مبالغ كبيرة من الأموال الا أن مؤسساتها المالية الجديدة لا تزال أضعف بكثير من مثيلاتها التابعة للغرب ليس من جهة الخبرة والتجربة ووجود علاقات قديمة وقوية فقط بل ومن حيث حجم الرأسمال المتوفر في كل منها أيضاً. ففي العام 1980 قال المتمول العربي عبد الله السعودي أنه ثمة مائة مصرف كبير في العالم، من حيث الأرباح، ولا يوجد بينها أي مصرف عربي. في العام 1975 اتفقت حكومات العربية السعودية والبحرين والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة وعُمان على تأسيس "غالف انترنيشنل بنك" برأسمال قدره مائة مليون دولار(42). ويرى هذا المتمول العربي نفسه أن رأس مال مائه مليون دولار كانت مبلغاً كبيراً لعشرين عاماً خلت أما اليوم فمثل هذا المبلغ لا يعد كذلك(43).

ونشير أخيراً إلى أن "زرقات" الدولارات النفطية العربية تساهم مساهمة معينة في تخفيف حدة الصعوبات النقدية ـ المالية التي يعاني منها الاقتصاد الغربي. وقد قال معلق "فاننشل تايمز" في هذا السياق "تملك البلدان الغربية ثروات وطنية أكثر بكثير مما تملك سيولة نقدية" بينما تملك بلدان أوبيك "سيولة نقدية أكثر بكثير مما تملك ثروات وطنية"(44).

لقد تحولت العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر إلى دول يمكنها انتعيش على فوائد اموالها الموظفة في الاقتصاد الغربي. ولا يستبعد ان تصبح عائدات استثمارات الدولارات النفطية مع الزمن مصدراً هاماً وحيوياً من مصادر دخل هذه البلدان يأتي مباشرة بعد النفط، جلبت هذه التوظيفات للعربية السعودية 15 مليار دولار للكويت ـ 8.7 مليار دولار (متجاوزة بذلك عائدات النفط). لقطر ـ 1.5 مليار دولار، لدولة الامارات العربية المتحدة حوالي مليار دولار(45).

أما فيما يخص آفاق النشاط المالي العربي فيبدو أنها غدت في الفترة الأخيرة جيدة، وهذا يعود لأسباب عدة: أولاً استقرار الطلب على النفط وتقليص حجم انتاجه، ثانياً: انفاض أسعار النفط، ثالثاً: زيادة نفقات التنمية الوطنية وظهور عجز من ميزانية الممالك والامارات العربية النفطية. فقد أعلنت حكومات كل من العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في العام 1982 أنها مرغمة على أن تلجأ إلى استخدام احتياطاتها المالية لتغطية العجز القائم في ميزانياتها. والسبب، لا ريب واحد وهو هبوط عائدات تصدير النفط التي بلغت في عامي 1983 و1984 على التوالي في العربية السعودية 47.4 و44.6 مليار دولار، في إيران ـ 19.6 و19.1 مليار دولار، في الامارات العربية المتحدة 11.3 و10.8 مليار دولار(48).

في الثمانينيات سقطت تماماً مسألة الفيض النقدي في دول الخليج العربي. فقد أدى تقليص استهلاك النفط وهبوط أسعاره إلى انخفاض ملحوض في دخل الدول النفطية التي أصبحت تعاني من مسألة نقص الأموال اللازمة لخطط التنمية الطموحة التي كانت قد بدأتها (والحديث يجري هنا عن البلدان العربية الخليجية النفطية. أما إيران والعراق فقد ارتدت هذه المسألة طابعاً متأزماً نتيجة للحرب الدائرة بينهما).

كل هذا يؤكد أنه إذا لم تسارع بلدان الخليج إلى امتلاك ثرواتها الوطنية فإن الاحتكارات النفطية الغربية (وخاصة الأمريكية منها) سوف تبقى قادرة على استخدام اقتصاد هذه البلدان كجزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

أكثر الأسواق سرعة في النمو

إلى جانب النفط يقود الاحتكارات الغربية إلى منطقة الخليج النمو المتزايد هنا للطلب على السلع الغربية الصناعية والاستهلاكية والتموينية. وذو دلالة خاصة في هذا السياق نمو استيراد بلدان الشرق الأدنى وبالدرجة الأولى بلدان الخليج العربي: زاد استيراد الأرز من 485 ألف طن في العام 1970 إلى 1229 ألف طن في العام 1980، اللحوم، من 46 ألف طن إلى 776 ألف طن، السكر والمعجنات، من 782 ألف طن إلى 2151 ألف طن(47). إذا كانت البلدان العربية قد دفعت في العام 1970 ـ 230 مليون دولار ثمناً لاستيرادها من الأرز واللحوم ومشتقات الحليب والسكر، فقد دفعت في العام 1980، 3780 مليون دولار ثمناً لهذه المواد نفسها(48). وزاد استيراد الآليات من الدول الرأسمالية من 2.2 مليار دولار في العام 1970 إلى حوالي 42 ملياراً في العام 1980.

مع زيادة مستوى الغنى العربي أخذت الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية الغربية تعرض بضائعها. وقد قال رئيس الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد آل نهيان ذات يوم ساخراً: "نحن نضغط على كل من يريد أن يبيعنا شيئاً ما كما القدر النحاسي على الأكتاف". ان دلت هذه السخرية على شيء انما تدل على أن المنطقة تحولت إلى سوق مهولة لتصريف البضائع الغربية. فقد كانت هذه اسرع سوق في العالم من حيث وتائر النمو ولذلك نرى أن الشركات الغربية أسرعت لاقتطاع نصيبها من "الفطيرة النفطية".

في ظل الهبوط الاقتصادي الحاد مثلت هذه الطريقة دوراً فعلاً في استرداد الدولارات النفطية العربية. وكان هذا مهماً جداً لانقاذ الاقتصاد الغربي.

والحديث يخص الولايات المتحدة قبل أية دولة أخرى إذ ان سوق الخليج مثل دوراً حيوياً جداً بالنسبة لها. ففي العام 1982 كانت العربية السعودية، على سبيل المثال، الدولة السادسة في العالم من حيث حجم تعاملها مع الولايات المتحدة. وفي العام 1985 كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية 5% من حجم تجارة الخليج مع العالم وارتفعت هذه النسبة إلى 10% في العام 1980. لا ريب أن هذا النمو جاء على حساب تصدير النفط(49). أما

بنية الصادرات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي فلم تتغير: 50% آليات ومعدات نقل، أكثر من 10% مواد تموينية والنسبة نفسها تقريباً سلعٌ استهلاكية(50). وأحياناً تكون الطلبات غير متوقعة قط. ففي العام 1982، مثلاً، طلبت العربية السعودية إلى طلابها الدارسين في الولايات المتحدة كمبيوتر بقيمة 2.5 مليون دولار.

لذلك من الطبيعي أن ينشأ قسم خاص بالتجارة مع الشرق الأدنى في وزارة التجارة الأمريكية. وتزور دول المنطقة وفود تجارية دائمة تمثل البزنس الأمريكي. لكن هذا لا يلغي الصعوبات القائمة.

وتعد مقاطعة إسرائيل واحداً من أسباب تعقيد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة. فالمنشورات العربية الرسمية تنتشر من وقت لآخر "لوائح سوداء" تضم أسماء الشركات المتعاملة مع إسرائيل. وهناك مؤسسات خاصة تتابع التقيد بشروط هذه المقاطعة. وتضم هذه اللوائح أكثر من مائة شركة أمريكية. منذ أيار للعام 1983 ضمت هذه اللائحة البنك الاستثماري الأمريكي "سولومون برازرز" وهو واحد من أكبر مثل هذه البنوك العاملة في الشرق الأوسط، لأنه تعامل مع الشركات الإسرائيلية(51).

تتجلى "العلاقات الخاصة" القائمة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة. وتدل على ذلك المؤتمرات الأمريكية السعودية التجارية الدورية. وتطالب العربية السعودية باعطائها حقوق الأفضلية الخاصة في التعامل التجاري. وهي عندما تطالب بهذه الحقوق تأخذ بعين الحسبان أن ما تستورده من الولايات المتحدة من سلع صناعية فقط، بقيمة مليار دولار يوفر العمل لثلاثين ألف عامل أمريكي، لكنها حتى الآن لم تحصل على مثل هذه الحقوق. ففي واحد من تلك المؤتمرات قال الملياردير ورجل الأعمال السعودي هنري فرعون أن الولايات المتحدة لا تعطي الاهتمام المطلوب لواحد من أكبر المتعاملين التجاريين معها. وقد أجابوه بأن حكومة الولايات المتحدة لا تنوي حتى الآن اعطاء مثل هذه الحقوق إلى العربية السعودية(52). ونحن لا نعتقد أن مثل هذا الفهم

الخاص "للعلاقات الخاصة" سببه السعي للحصول على مزيد من الأرباح فقط. فالاحتكارات النفطية الأمريكية (وكذلك الأوروبية الغربية) تخشى قرب ظهور سلع الصناعة النفطية السعودية الرخيصة الثمن في الأسواق لذلك تسعى لحماية نفسها. ويمكن أن يغدو مثل هذا الوضع سبباً لخلافات حادة بين أمريكا وأكبر متعامل تجاري معها في منطقة الخليج.

تغدو اليابان واحدة من أكبر مستوردي نفط الخليج في العالم. ويبدو الآن أن مواقع الشركات اليابانية العاملة في 1980، 17% في الوقت الذي بلغ فيه استيراد الشركات الأمريكية 14% فقط(53). كما وتعد الشركات اليابانية المنافسة الرئيسة للشركات الأمريكية في سوق الخليج. فمنذ أكثر من عشر سنوات بدأت الشركات اليابانية تكثف نشاطها التجاري في هذه المنطقة. ومما زاد من اهتمام الرأسمال الياباني بمنطقة الخليج قرار حظر النفط الصادر في العام 1973 والزيادة التي طرأت على أسعاره فيما بعد. لقد أصبح الرسميون اليابانيون وممثلي احتكارات "نيسان" و"ميتسوبيشي" و"تويوتا"، والشركات الصناعية الكبرى بما فيها غرفة التجارة والصناعة اليابانية يترددون بشكل دائم إلى منطقة الخليج. وغدت الصحف اليابانية الكبرى تنشر من وقت لآخر تحقيقات ومقالة عن بعض جوانب الحياة في الدول العربية المنتجة للنفط. وكان من المؤكد أن يؤتي هذا الهجوم أكله. فقد أصبحت مواقع الشركات اليابانية قوية جداً في سوق الالكترونيات وناقلات النفط. وثمة 30% من السيارات السياحية المباعة في العربية السعودية هي من صنع اليابان. وفي العام 1982 ارتفعت نسبة استيراد السيارات اليابانية بمعدل 54%(54).

أما أوروبا الغربية فهي تشغل أيضاً مكاناً مرموقاً في أسواق الخليج العربي إذ يبلغ نصيب دول السوق الأوروبية المشتركة حوالي 30% من صادرات المنطقة و35% من حجم استيرادها(55). ويجب أن نشير إلى أن وزن بلدان أوروبا الغربية التجاري ينمو هنا باستمرار.

في العام 1970 لم يتعدَّ حجم صادرات بريطانيا إلى بلدان الخليج 300 مليون جنيه استرليني، لكنه قفز في العام 1978 إلى أربع مليارات جنيه،

وفي العام 1982 إلى 6.5 مليار جنيه استرليني. وتعتبر العربية السعودية السوق الثالثة لانكلترا بعد أوروبا الغربية وأمريكا حيث تستوعب حوالي خمس صادراتها إلى منطقة الشرق الأدنى(56). تمثل لجنة التعاون الاقتصادي الإنكليزية ـ السعودية دوراً كبيراً في تطوير التعامل التجاري بين البلدين. وكانت هذه اللجنة قد شكلت في العام 1975. وتقول "الفايننشل تايمز" ان انكلترا واليابان تسيطران عملياً على سوق عُمان(57).

ابتداء من العام 1973 أخذت صادرات ألمانيا الاتحادية وفرنسا والسويد وغيرها من بلدان أوروبا الغربية إلى منطقة الخليج تنمو باطراد. فالعربية السعودية والعراق والامارات العربية المتحدة هي أكبر مستوردي البضائع الفرنسية. لكن الشركات الفرنسية تعاني صعوبات معينة هنا بسبب المقاطعة العربية لإسرائيل. وفي العام 1982 دخلت شركة "رينو" "اللائحة السوداء". وكان حجم أعمال هذه الشركة كبيراً في أسواق المنطقة حيث كانت تصدر 250 سيارة سياحية و300 شاحنة سنوياً إلى السعودية وحدها(58).

وهكذا يتضح أن الدول الرأسمالية المتطورة تجني ارباحاً كبيراً من تبادلها التجاري مع بلدان الخليج العربي.لكن الدول الامبريالية تسعى لابقاء شركائها العرب في وضع التابع لها. وهذا ما عبر عنه باسف ب. محيي الدين، أحد قادة منظمة الدول العربية الخليجية للتعاون الصناعي، في المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني من العام 1982 في مدينة اكستير في انكلترا إذ قال: "تحاول الشركات الأجنبية أن تعطي لحد الأدنى من المعلومات لتحافظ على تبعية الجانب العربي لها"(59).

***

لقد أعطت احتياطات النفط وحجم استخراجه ثم تشكل مركز مالي في منتصف السبعينيات وظهور سوق محترمة لتصريف البضائع وتقديم الخدمات وتنامي اهتمام الغرب بالموقع العسكري الاستراتيجي لمنطقة الخليج، كل هذا أعطى هذه المنطقة مكانة خاصة بل وفريدة في النظام الرأسمالي العالمي.

الفصل الثاني:
السياسية الامبريالية في الخليج على تخوم السبعينيات ـ الثمانينيات

تعد المرحلة الواقعة ما بين نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات مرحلة مهمة في تاريخ تطور بلدان الخليج العربي وتتمتع بالأهمية نفسها بالنسبة لسياسة الدول الامبريالية أيضاً، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

في شباط لعام 1979 حدثت الثورة في إيران وهي الثورة التي حررت هذه البلاد من عار دور الشرطي الامبريالي في المنطقة. وفي العام 1980 انفجرت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي جلبت ولا تزال تجلب الويلات للجانبين المتقاتلين والتي تستغلها الامبريالية العالمية ذريعة لتقوية تواجدها في الخليج. ونشير أخيراً إلى أن عدم إيجاد حل للصراع في الشرق الأدنى الذي أفضى بدوره إلى الأحداث الدامية في لبنان كان له تأثيره على تطور الاوضاع في هذه المنطقة من العالم.

لقد لجأت الامبريالية العالمية إلى استخدام كل ما في جعبتها من أساليب لضمان استقرار مصالحها العسكرية ـ الاستراتيجية في الخليج وضمان تدفق الأرباح إلى أرصدة الاحتكارات العالمية من هذه المنطقة. في هذه السنوات تبدل المذهب الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرقين الأدنى والأوسط، ونما نمواً جوهرياً دور الخليج العربي في خطط الإدارة الأمريكية وسياستها. وفي الثمانينيات كانت ولا زالت السمة الرئيسة للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج هي استعداد أمريكا لاستخدام القوة العسكرية هناك حيث تتعرض ـ حسب رأيها ـ مصالحها للخطر.

السياسة الأمريكية في الخليج قبل الثورة الإيرانية

تحظى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، وخاصة منطقة الخليج العربي منها، بأهمية خاصة في سياسة أمريكا الآسيوية، ليس لأسباب اقتصادية وحسب بل ولأسباب سياسية أيضاً وهذه الأخيرة تعود لكون منطقة الخليج تحولت إلى مراكز مهم لحركة التحرر الوطني العالمية. ففي العام 1973

صرح ج.سيسكو معاون وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا أنه: "عندما أعلن الإنكليز عن عزمهم على اجلاء جيوشهم من منطقة الخليج[1] سألنا أنفسنا كيف سيكون سلوك الولايات المتحدة حسب مذهب نيكسون لضمان الاستقرار في المنطقة. وبما أنه لم يكن ثمة قبول للوجود الأمريكي المباشر هناك لذلك قررنا انه ينبغي تشجيع دولتين من دول هذه المنطقة(أي إيران والعربية السعودية) ومساعدتهما كي تصبحا تدريجياً ضمانة للاستقرار مع استمرار عملية جلاء الإنكليز(1). اذاً لقد قررت واشنطن أن تنيب عنها في من يضمن الاستقرار في الخليج. هذا هو الخط الذي اعتمدته أمريكا في السبعينيات تجاه منطقة الخليج.

ووفق هذه السياسية أكد الرئيس الأمريكي نيكسون لشاه إيران أثناء لقائه به في طهران في أيار للعام 1972 أنه يمكن لهذا الأخير أن يكون مطمئناً لامكانية حصوله على أي سلاح أمريكي (باستثناء السلاح النووي).يدل مثل الكارت ـ بلانش على أن الاستراتيجيين الأمريكان قرروا تحويل الامبراطورية الإيرانية إلى دركي مسلح تسليحاً جيداً يمكنه من حماية مصالح لاغرب هنا.

وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى ما قاله المؤلفون الفرنسيون الذين وضعوا كتاب "امارات السراب": "في بداية العام 1975 كانت مواقع الولايات المتحدة قوية في طهران كما في الرياض.. فقد وجدت أمريكا كماشة هنا، من الشمال قوة وغنى إيران ومن الجنوب قوة وغنى العربية السعودية"(2).

عموماً يمكن القول ان السياسة الأمريكية في الخليج العربي سعت في السبعينيات بلوغ الأهداف السابقة نفسها:

ضمان مصالح الرأسمال الاحتكاري الأمريكي، وضع كامل المنطقة تحت المظلة الأمريكية، مزيداً من أضعاف أي تأثير للسياسة السلمية التي ينهجها الاتحاد السوفيتي على المسرح الدولي.

---

[1] في كانو الأول لعام 1986 أعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسن عـن خـروج القوات الإنكليزية إلى "الشرق من قناة السويس" مع حلول نهاية العام 1971.

لكن الرسميين الأمريكيين صاغوا أهداف السياسة الأمريكية في الخليج بأشكال مختلفة. وقد صاغها سيسكو على الشكل التالي آملاً أن يحظى بتعاطف الحكام المحليين:

1ـ دعم الجهود الجماعية المحلية الساعية لاحلال الأمن والاستقرار ودعم التطور المتناغم دون تدخل خارجي.

2ـ حل الخلافات الحدودية وغيرها من أسباب الصدام القائمة بين دول المنطقة وتوطيد العلاقات بينها.

3ـ ضمان الوصول إلى منابع النفط "بأسعار معقولة" وكميات تكفي حاجات الولايات المتحدة المتزايدة لهذه المادة وكذلك حاجات "حلفائها وأصدقائها الأوربيين والآسيويين".

4ـ مصالحنا التجارية والمالية(3).

أما ج. نويس مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون المنطقة نفسها فقد كان أكثر صراحة من زميله الآنف الذكر.

فقد تخلى هذا عن البهلوانية الدبلوماسية التي احتمى خلفها سيسكو وأعلن أن مهام الولايات المتحدة في منطقة الخليج هي: منع انتشار "الوجود العسكري السوفييتي" في المنقطة، خلق شروط تتضمن الوصول المطرد والمنتظم إلى منابع النفط في الخليج، تأمين حرية الملاحة للسفن الأمريكية في المنطقة(4).

يتضح اذاً أن أهداف السياسة الأمريكية في الخليج هي حماية مصالح الاحتكارات النفطية الأمريكية، ضمان السيطرة الأمريكية على عملية تصدير النفط إلى أوروبا الغربية واليابان، ضمان وصول الكميات اللازمة من النفط إلى الولايات المتحدة نفسها، تعزيز هيمنتها على هذه المنقطة المهمة من العالم من الوجهة العسكرية ـ الاستراتيجية ثم منع تنامي تأثير الاتحاد السوفييتي في الخليج. وتجدر الاشارة هنا إلى أن التواجد الأمريكي في الخليج لم يعد مقتصراً على نشاط الاحتكارات النفطية فقد تبع هذه الأخيرة المجمع الحربي ـ النفطي الأمريكي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف جماعات الرأسمال الاحتكاري الأمريكي، بالمجمع الصناعي ـ الحربي القائم على مبدأ

مجابهة الاتحاد السوفييتي. ويمثل هذا المجمع مصالح الأمبريالية العالمية ككل في هذه المنطقة(5).

لكن في ضغون ذلك كانت الولايات المتحدة مرغمة على أن تأخذ بالحسبان نمو الوعي الذاتي لدى شعوب منطقة الخليج وزيادة أهمية الدور الذي أخذت تمثله في الاقتصاد والسياسة العالميين، كما ولم يكن باستطاعتها أن تتجاهل الدعم الذي يقدمه الاتحاد السوفييتي إلى كل شعب يسعى لتحقيق استقلاله الوطني الكامل. ومن المفيد أن نرى كيف يشرح الجنرال الفرنسي ب. غولواز هذا الموقف: "من الواضح كل الوضوح ان أي تهديد باستخدام القوة سوف يؤدي بالدولة التي يهددونها إلى المعسكر الاشتراكي(6)".

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تمتنع تماماً عن الاعتماد على إسرائيل وأساليب التهديد بالمباشر والضغط على الدول العربية وحتى التهديد بالاحتلال العسكري المباشر لمنابع النفط فيما إذا اقتضت الضرورة اللجوء إلى مثل هذا الاجراء. وليس خافياً على أحد تصريح كيينجر لمجلة "بيزنس ويك" في الأول من كانون الثاني للعام 1975 حين أكد صراحة عن الامكانية الحقيقية للتدخل العسكري ضد الدول المنتجة للنفط. وفي الوقت نفسه تحدث الرئيس الأمريكية فورد عن امكانية استخدام تصدير المواد الغذائية الأمريكية كوسيلة للضغط على بلدان "أوبيك".

وبما ان الحديث كان يجري آنئذ عن العرب، بصورة أساسية، فقد عمدت وسائل الدعاية الغربية إلى تكريس المقولة التي مفادها ان "جشع" العرب هو سبب كل الويلات التي يعاني منها الغرب. غير ان تخويف الدول المنتجة للنفط بخطر التدخل المسلح وتحالف الدول الغربية ضد الدول النامية المصدرة للنفط لم تكن حينذاك أكثر من وسيلة للضغط على هذه الأخيرة. حتى العام 1975 كانت قد ترسخت آلية محددة للعلاقات الأمريكية الإيرانية والأمريكية ـ السعودية في مختلف المجالات. وبدا انها قادرة على أن ترسخ الوضع القائم وفق الخطة الأمريكية المرسومة. لقد أرادت أمريكا إضعاف

تأثير القوى التقدمية هنا وتقوية مكانتي الرياض وطهران في حسم شؤون المنطقة وتحويل الخليج إلى "ضيعة" لأمريكا.
لقد استخدمت واشنطن التنافس الإيراني ـ السعودي بخبث لخدمة مصالحها الخاصة. فسلحت إيران ودعمت في الوقت نفسه صعود الدور السعودي في المنطقة فيما يتعلق بمسائل استخراج النفط وتخفيض أسعاره. وفي آن معاً غذت أمريكا سباق التسلح في الخليج عن طريق اغراق المنطقة بالأسلحة ساعية بذلك إلى ربط دول المنطقة إلى العجلة الأمريكية وتقوية مواقعها أكثر في رسم سياسة هذه البلدان. وشجعت "التعاون" الإقليمي لضمان "أمن" بلدان الخليج وركزت جهودها على تنسيق جهود العربية السعودية وايران في هذا المجال.
لكن التنافس بين العربية السعودية وايران على زعامة المنطقة أخذ يتفاقم مع نمو القدرة السعودية المالية والسياسية وكانت السعودية تنظر بقلق متزايد إلى نزعات الهيمنة والزعامة التي اتصفت بها تحركات الشاه. ولذلك فقط وقف السعوديون موقفاً حذراً من مشروع أمن بلدان الخليج الذي أعلن عنه الشاه. ولم يترك الرسميون السعوديون مجالاً للتأويل في أنهم لا يعدون ايران الدولة الكبرى الوحيدة المسؤولة عن المنطقة وأنه لا ينبغي على الشاه ان يعد نفسه "بونابرت الخليج". ان عليه أن يفهم انه لابد له من اقتسام الدور مع العربية السعودية لأن هذه، من الوجهة السعودية هي الطريقة الوحيدة الناجحة لتحقيق الأمن والاستقرار المطلوبين. ولم يعلن السعوديون صراحة انهم ضد تشكيل حلف عسكري اقليمي غير انهم كانوا قطعاً ضد أن يكون هذا الحلف تحت زعامة الشاه وحده.
لقد وقفت الدول العربية الخليجية، باستثناء عمان، موقفاً حذراً من كافة خطط الشاه ورأت في الحلف المقترح خطراً يهدد استقلالها ويضعها في خدمة المصالح الإيرانية في المنطقة. ومثلت العربية العربية السعودية دور المتنافس الرئيس لايران في زعامة الخليج مستخدمة عدم الثقة التقليدية التي يحملها العرب لايران. وهذا ما أشار إليه الأمريكي ـ. كيرتان عندما زار المنطقة في السبعينيات بقوله: ان روح العداء لايران عند العرب الخليجيين

قوية جداً ("في الوزارات والقصور"). وكتب أيضاً: لقد كان التنافس العربي ـ الإيراني دائماً واحداً من العوامل الأساسية للحياة السياسية هنا لكنه تحول في السبعينيات إلى العامل الرئيس فيها. أما مجلة "بيزنس ويك" فقد كتبت في 16 كانون الثاني للعام 1978 تقول: ينظر السعوديون إلى شاه إيران وأحلامه لتأسيس امبراطورية فارسية في الخليج نظرة ريبة متوثبة ويصفونه بعدو العرب رقم واحد.

في تشرين الثاني للعام 1976 اجتمع في عاصمة عمان وزراء خارجية بلدان الخليج وأقروا رفض مخطط الشاه بصدد توقيع معاهدة أمن الخليج. وعندها اقترح السعوديون تأسيس سوق اقتصادية مشتركة لبلدان الخليج العربية لتحقيق تراص صفوفها. وزاد عمق الخلافات بين إيران والسعودية في اجتماع أوبيك الذي انعقد في قطر عام 1976. فقد نشط السعوديون وأسقطوا اقتراحاً يقضي بزيادة أسعار النفط الخام مما الحق خسارة كبيرة بايران وحرمها من مئات الملايين من الدولارات. ووجدت إيران نفسها مرغمة على تخفيض انتاجها من النفط بنسبة 35%، أي خسارة قدرها 23 مليون دولار يومياً(7). لقد شنت إيران عندها حملة شعواء ضد السياسية النفطية السعودية واتهمت وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني بأنه "خادم الامبريالية الأمريكية".

لكن الانفجار الحاد الذي دوى فجأة في العلاقات الإيرانية ـ السعودية في العام 1976 لم يكن في حسابات واشنطن. لقد كان هذا التنافس من مصلحة واشنطن وخاصة فيما يخص تصدير الأسلحة الأمريكية ذلك ان العربية السعودية لم تشأ ان تكون أضعف من إيران وهذا يعني مزيداً من طلبيات الأسلحة الأمريكية. غير ان تفاقم الخلافات الإيرانية ـ السعودية كان يحمل خطراً جدياً يهدد بحدوث ما لا تحمد عقباه.

وهكذا سعت واشنطن لرأب الصدع فوراً. ففي العام 18977 قام ولي العهد السعودي الأمير فهد وشاه إيران بزيارة للولايات المتحدة وعلى أعتاب العام 1978 قام الرئيس الأمريكي كاتر بزيارة كل من إيران والسعودية. لا ريب ان هدف هذه التحركات كان تحسين العلاقات بين

البلدين. وكانت نتيجة هذه المساعي أن بدّل الشاه مواقعه السباقة تبديلاً كلياً وأصبح يتحدث عن تجميد أسعار النفط بل واقترح على السعوديين تحالفاً ثنائياً. ومع أن التنافس بين الرياض وطهران لم يختف تماماً الا أن الاتجاه الغالب كان الاتفاق على خط مشترك ورسم سياسة متناسقة حيال الأوضاع في أفغانستان وجنوب شبه الجزيرة العربية ومنقطة القرن الافريقي.

في النصف الثاني من العام 1978 توطد هذا الخط أكثر فأكثر في أعقاب الانتفاضات المعادية للشاه. ووقف السعوديون إلى جانب الشاه ودعوا العرب أن يحذوا حذوهم. فقد صرح الأمير فهد إلى صحيفة كويتية في آب للعام 1978 قائلاً: ينبغي على دول المنطقة أن تقف إلى جانب الشاه لسحق تقدم الشيوعية العالمية وحركة اليسار العالمي(8).

في الوقت نفسه أعلن السعوديون دائماً عن تأييدهم لسياسة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ساعدت السعودية على تفادي صعود أسعار النفط (وكان الثمن حدوث انقسام في أوبيك منذ نشوئها). ولم يُخفِ كارتر ارتياحه للسياسة السعودية. فقد قال: "انهم يعملون لمساعدتنا ومصادقتنا"(9).

لكن النجاح المهم الذي أحرزته السياسة الأمريكية في منطقة الخليج هو العهد الذي قطعه ولي العهد السعودي الأمير فهد أثناء زيارته لواشنطن في أيار 1977 عندما أكد للحكومة الأمريكية أن المملكة لن تستخدم النفط كسلاح سياسي ضد الغرب. وقومت مجلة الحرية هذا الوعد كـ "هدية للرئيس الأمريكي"(_10). لكن هذا التعاون التفاهم بين الرياض وواشنطن لا ينفي امكانية ظهور خلافات غالباً ما تكون جدية.

فبعد توقيع اتفاقيات كمب ديفيد طلب الأمريكيون من أصدقائهم السعوديين تأييدها. وإذا ما أخذنا بالحسبان أن السعودية هي حامية مقدسات المسلمين وهي أغنى دولة في المنطقة فإن لموقفها من هذه المسألة أهمية خاصة.

في جوابه على الطلب الأمريكي قال الأمير فهد أنه ينبغي على أمريكا أن تقدم للسعودية بديلاً جوهرياً مقابل تأييد كمب ديفيد. فالسعودية على

استعداد للوقوف إلى جانب أمريكا فيما إذا غيرت أمريكا موقفها في مسألة الشرق الأدنى لصالح العرب. كما ولم يكن السعوديون راضين عن الحاح أمريكا المتواصل في الطلب إليهم تأييد سياستها تجاه أنغولا والسودان والصومال واليمنين وهلمجرا(11).

اذاً لقد كانت إيران العامل الأهم في تعزيز مواقع الغرب ونفوذه في الخليج والمناطق المجاورة. لذلك يتوجب على الولايات المتحدة أن تجعل منها دولة قوية. وهذا ما حصل فعلاً بعد العام 1973 حيث انتقلت واشنطن إلى دعم الشاه دعماً غير محدود.

لقد أثبت شاه ايران خلال ثلاثين عاماً قضاها على العرش انه حليف مخلص للولايات المتحدة الأمريكية على "الجناح الروسي الجنوبي الحساس" إذ سمح للامريكان بتركيب محطات تجسس الكترونية على طول الحدود الإيرانية ـ السوفييتية. وعُدّت إيران خلال كل هذه الفترة جزءاً من الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي. أما المجلة الأمريكية "برغريشيف" فقد أطلقت على إيران اسم "جوهرة الإمبراطورية الأمريكية والدركي الذي يحمي النفط الغالي إلى قلب أمريكا" (12). لقد كانت إيران البلد الوحيد الذي زوّد اسرائيل بالنفط وكانت على استعداد أن تقدم لها الدعم العسكري في حال وقوع صدام مسلح مع العرب. وكانت هذه ميزة مهمة جداً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

يرى بجيزنسكي وكذلك سلفه كيسنجر أن الشاه "هو النصير الأقليمي الأقوى تأثيراً". وهذا ما أكده كارتر في لقائيه مع الشاه (في تشرين الثاني وكانون الأول للعام 1977 في طهران): "تعد إيران بقيادتها العظيمة التي يمثلها الشاه جزيرة مستقرة في مناطق متوترة. وهذه هي مأثرة عظمتكم وثمرة الاحترام والحب الذي يكنه شعبكم لكم" (13). هذا ما قال الرئيس في ليلة رأس السنة للشاه.

أما "الجزئيات الصغيرة" كخنق الشاه للحريات في بلاده وسياسته الدكتاتورية المعادية لشعبه وسباق التسلح الذي أشعلت واشنطن ناره في منطقة الخليج وما يشكله ذلك من خطر على السلام والأمن والاستقرار في

المنطقة فهذا لا يثير اهتمام أمريكا. لقد تخلى السياسيون الأمريكيون بسهولة عن المثل والمبادئ الأخلاقية عندما جرى الحديث عن مصالح الأمبريالية.

وفي هذا السياق اعترف الاختصاصي الأمريكي المعروف ج. كمبيل بتنامي خطورة مسائل خرق حقوق الإنسان وتكديس الأسلحة في هذه المنطقة من العالم. لكنه خلص مع ذلك إلى نتيجة مفادها أن "مسألة من هذه المسائل ترتبط ارتباطاً مباشراً بمصالحنا الحيوية وقد يؤدي تركيز الانتباه عليها إلى تأثير سلبي على هذه المصالح "خط التأكيد للمؤلف"(14).

ابان السبعينيات (حتى الثورة الإيرانية) أعلنت واشنطن مراراً عن استعدادها للتدخل المباشر في أي صدام يقع في الخليج معتمدة على حلفائها الاقليميين القادرين، برأي السياسيين الأمريكيين، أن يضمنوا سيطرة القوى المحافظة على المنطقة وتأمين وصول الولايات المتحدة إلى ثرواتها. وفي غضون ذلك حرص الأمريكيون على أن يكون وجودهم العسكري في المنطقة دائماً لكنه في الوقت نفسه رمزي.

لقد أتخذت واشنطن اجراءات عاجلة ومكثفة لضمان سيطرتها على الاحتياطات النفطية الرئيسية في العالم وتعزيز مواقعها في منطقة الشرق الأدنى. فأسرعت في عقد اتفاقيات كمب ديفيد. حيث رأت في التقارب الإسرائيلي المصري امكانية لتشكيل حلف عسكري ـ سياسي في هذه المنطقة يستند إلى دعائم أربع هي مصر واسرائيل وايران والعربية السعودية. وفي نهاية العام 1978 أولت الصحافة الغربية اهتماماً مكثفاً لهذه المسألة. بل أنها اقترحت تسمية لهذا الحلف (ميتو).

في أكتوبر للعام 1978 أشارت المجلة الانكليزية "ميدل ايست" أن الولايات المتحدة هي التي تقف وراء نشوء "ظاهرة جيوسياسية جديدة في الشرق الأدنى: تحالف الدول الشرق أوسطية المحافظة (إيران ومصر واسرائيل والعربية السعودية) ضد الهزات الاجتماعية والنفوذ السوفييتي".

في السبعينيات عندما كان الانفراج يسود العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية لجأت الإدارة الأمريكية إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية. أما في نهاية

العقد عندما أخذت واشنطن تتراجع عن ساسة الانفراج بدأت عملية اعداد الأساس المادي للتدخل العسكري الأمريكي في الخليج.
في هذا الوقت بالذات صدر الأمر الرئاسي رقم واحد: "الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة الامريكية" التي وقعها ج. كارتر في الرابع من آب 1977 وفيها عرضت الأسس العسكرية ـ السياسية الأساسية لـ "مذهب كارتر". وجرى الحديث فيها حول: ضرورة الاعداد لـ "حروب صغيرة"، انشاء "قوات الانتشار السريع" للتدخل في بعض مناطق العالم أو كما جاء في الأمر ياه لـ "الأوضاع اللاناتوية". ينبغي على هذه القوات المجهزة تجيزاً جيداً أن "تكون قادرة على توجيه ضربات إلى مناطق كالشرق الأدنى والخليج العربي كما جاء في الأمر.
في أيار للعام 1977 ظهرت في الصحف اشارت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أدخلت منطقة الخليج العربي دائرة نفوذها الاستراتيجي الملح. والحديث يجري هنا عن الأمر الرئاسي رقم 10 الذي أعلنت المنطقة منطقة مصالح الولايات المتحدة العسكرية ـ الاستراتيجية وعليه فقد أعطت أمريكا نفسها حق التدخل العسكري في شؤون المنطقة "لصد العدوان الخارجي والدفاع عن الحلفاء وضمان تدفق النفط(15)". ولقد قومت الصحف العربية اصدار هذا الأمر كخطوة لطمأنة الدول المنتجة للنفط وخاصة إيران والعربية السعودية بأن الولايات المتحدة لا تتخلى "عن مسؤولياتها" وتنطلق من "وحدة مصالحها مع هذه الدول".
في أكتوبر للعام 1977 أعلن وزير الطاقة الامريكي عن امكانية التدخل العسكري الأمريكي لحماية منابع النفط في الخليج العربي. وفي الوقت نفسه تسربت إلى الصحافة أنباء عن تقرير أعده مجلس الأمن القومي بطلب من الرئيس حول الخطر الكامن الذي يمكن أن تتعرض له الولايات المتحدة في حال وقف ضخ النفط إليها من الخارج. لقد اقترح التقرير اتخاذ اجراءات فعالة لضمان عدم وقف ضخ النفط مهما كان الثمن لأن النفط هو ضمانة القوة الامريكية وتفوقها في العالم.

اذاً لقد أفهم الأمريكان العالم أنهم سوف يحتلون منطقة الخليج أو سيوكلون هذه المهمة إلى إيران واسرائيل حليفي واشنطن في الشرق الأدنى. قد يكون الهدف الرئيس لتصريح وزير الطاقة الأمريكي هو مجرد الضغط على البلدان المنتجة للنفط لتفادي أي ارتفاع جديد في أسعاره. غير ان هذه الاجراءات أعدت بدقة لتحضير الرأي العام لقبول الانقلاب الذي نضج في السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي.

في بداية شباط من العام 1978 أعلنت "واشنطن بوست" أنه يجري في القوات الأمريكية تشكيل وحدة عسكرية مجهزة مؤلفة من فرقتي مشاة وفرقة من مشاة البحرية مع ما يلزمها من طائرات. وقالت الصحيفة ان الهدف من انشاء هذه الوحدة "حماية"منابع النفط في منطقة الخليج العربي في حال بروز "اوضاع استثنائية" هناك.

يتضح الآن ان المعطيات التي أوردناها أعلاه تدل على أن الولايات المتحدة بدأت في العام 1977ـ 1978 نهجاً يرمي إلى تعزيز مواقعها في الخليج العربي عن طريق القوة العسكرية الأمريكية هذه المرة.

بعد أن نالت المستعمرات البرتغالية استقلالها وانتصرت القوى التقدمية في أنغولا وأثيوبيا اعترى القوى الأمبريالية خوف حقيقي من أن يمتد لهيب حركة التحرر الوطني إلى الخليج العربي. في هذه الفترة سعت الولايات المتحدة سعياً حثيثاً لزيادة القوة العسكرية الإيرانية والسعودية. وأجرت في الوقت نفسه تعديلات أساسية على سياستها في الشرق الأدنى. لكن واشنطن أكدت في سياستها في الشرق الأدنى على عنصر العداء للاتحاد السوفييتي. فقد صرح كيسنجر قائلاً: أن الوجود السوفييتي في منطقة القرن الافريقي ليس مجرد استجابة نزيهة لنداء اثيوبيا التي وجدت نفسها تخوض غمار حرب شرسة مع الصومال. ان هدف موسكو ـ حسب رأي كيسنجر ـ ذو طابع جيوسياسي: "السيطرة على أجنحة الشرق الأدنى لاظهار الولايات المتحدة بمظهر العاجز عن الدفاع عن أصدقائها وخلق شك لدى السعودية ومصر والسودان وايران(16)".

ليس أدل على الأسباب التي دفعت واشنطن لتحديد موقفها مما جرى في منطقة القرن الافريقي مما صرح به بجيزنسكي مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي: "يتسم القرن الافريقي بأهمية كبيرة بسبب موقعه المهم وعدد سكان أثيوبيا وأهميته الاستراتيجية للوصول إلى قناة السويس وأهميته السياسية بالنسبة للعربية السعودية(17)". كل هذا استخدم ذريعة للدفاع عن الموضوعة القائلة بأهمية التواجد العسكري الأمريكي المباشر لحماية مصالح الاحتكارات النفطية في الخليج. وكان السيناتور "البائق" جاكسون قال في خطاب له امام الكونغرس في العام 1978 ان بسبب تقليص كميات النفط الوطني المستخرج فإن "الوصول بأمان إلى منابع النفط الأجنبية يعد هدفاً مهماً من أهداف سياستنا". ثم أكد على أهمية تعزيز العلاقات الامريكية مع كل من السعودية وايران بالنسبة لضمان تدفق النفط إلى أمريكا وحلفائها واصدقائها.

في الوقت نفسه تجب الاشارة إلى أنه حتى العام 1979 كانت الأمبريالية تنظر "بعين الرضا" إلى الوضع في الخليج. فبعد "ثورة النفط" سارت عملية تكامل المنطقة في النظام الاقتصادي الرأسمالي بوتائر سريعة. وخلق تنامي قوة إيران العسكرية شعوراً بالطمأنينة بأن دركي الخليج يستطيع القيام بمهمته بكل نجاح في حال الضرورة. أي أنه يستطيع أن يقضي بقوة السلاح على أية حركة معارضة قد تظهر هنا؟

دعاة التدخل يعارضون

لقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وفق "مذهب نيكسون" من انه يمكن دعم مواقع الأمبريالية في هذه المنطقة بالقوة التي تملكها إيران والعربية السعودية. زد على ذلك ان واشنطن تهتم بتحديث قواتهما المسلحة منذ زمن بعيد.

في الوقت نفسه أخذت تعلو في الولايات المتحدة أصوات الداعين إلى استخدام القوة في منطقة الخليج لضمان حرية وصول الاحتكارات الأمريكية الى نفط المنطقة في حال إقامت أية جهة باجراءات ما تلحق الأذى بـ "مصالح الغرب" كاجراءات الحظر أو تقليص حجم الإنتاج. وقد ظهرت هذه

الموجة من النداءات المسعورة في أعقاب النجاحات المهمة التي حققتها دول الخليج المنتجة للنفط في منتصف السبعينيات. وفي هذه الفترة بالذات أي في العام 1975 وضع الأساس "النظري" لضرورة السيطرة الأمريكية العسكرية المباشرة على نفط الخليج وذلك في المقالات التي كتبها كلمن البروفسور الأمريكي ر.تاكر وزميله البروفسور الأمريكي سيبير وويلدافسكي "أكبر كوارث الانفراج: النفط وأفول نجم السياسة الخارجية الأمريكية". وفي مجلة "وميتاري" حاول البروفسور ر. تاكران يثبت انه في حال وقوع خلاف بين أمريكا ودول أوبيك وفي حال لجوء هذه الأخيرة إلى إعلان حظر جديد فيجب الأخذ بالحسبان ان استخدام القوة الأميركية "أمر قائم دائماً". فالاجراءات "اللاعقلانية" من جانب كبرى الدول النفطية يمكن أن تؤدي إلى نشوء أزمة اقتصادية عالمية وانهيار "النظام والأمن" في العالم، لذلك ينبغي على واشنطن ان تسير حتى النهاية في "صراعها من أجل أن تحيا". وأكد هذا البروفسور انه نظراً لتنامي "عدوانية" أوبيك فإن للولايات المتحدة الحق في احتلال منابع النفط في الخليج كي "تكسر البنية الحالية لأسعاره وتبعثر نواة الاحتكار (المقصود هنا أوبيك ـالمؤلف) من الناحيتين الاقتصادية والسياسية".

بالرغم من أن مواقع دعاة التدخل، أي أولئك الذين يدعون إلى استخدام القوة في العلاقات مع بلدان الخليج، قد تعززت الا أن هناك عدداً متزايداً من ممثلي الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الذين دعوا أيضاً إلى الاستمرار في استخدام أساليب الاستعمار الجديد في استغلال ثروات بلدان الخليج قد رأى الأساليب المقترحة في منتهى التطرف. ورأى هؤلاء انه يمكن تحقيق الأهداف نفسها على أساس "التبعية المتبادلة" عن طريق ربط التكنوقراطية النفطية بمزيد من العلاقات العسكرية والمالية والاقتصادية والسياسية. وهذا ما عبر عنه مساعد وزير الدفاع الأمريكي آنئذ، نويس عندما كتب: "يبدو ان دعاة التدخل يريدون اعادتنا إلى الوراء، إلى العصر الامبراطوري. عندها لن تبدو الولايات المتحدة أمام العالم كشرطي وحسب

وانما كقيصر أعلى على الأرض يرسل قواته لتأمين الموارد الطبيعية الاستراتيجية أو لفتح الخطوط البحرية إلى كل مكان(18)".

لقد كانت المصالح الاقتصادية الأمريكية قوية جداً في منطقة الخليج. فتعمل هنا الاحتكارات النفطية الجبارة التي ازدادت جبروتاً في نهاية السبعينيات. وتأتي (اسكون) في مقدمة هذه الاحتكارات بينما تحتل "موبيل اويل كوربوريشن" المكان الثاني و" تكساكو" المكان الرابع و"سوكال" الخامس. لم يقتصر عمل هذه"الاخوات"على قيادة البزنس النفطي في العالم الرأسمالي. فقد كانت لها علاقات وثيقة مع الاحتكارات العالمية الأخرى العاملة في مجال الطاقة والصناعات الدقيقة. وكانت العربية السعودية هي المرسح الذي توزعت الشركات الأمريكية في أرجائه تنهب ما أمكن. ومع ذلك فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية في العام 1977 عدداً من الوثائق السرية التي أعلنت منطقة الخليج بموجبها منطقة المصالح الأمريكية العسكرية الاستراتيجية وأقرب مبدأ التدخل الأمريكي المسلح في شؤون المنطقة "لصد العدوان الخارجي والدفاع عن الحلفاء وضمان تدفق النفط"(19) كما أقرت الوثائق الموما إليها ضرورة انشاء "قوة الانتشار السريع" للعمل في بعض المناطق كالشرق الأدنى والخليج العربي.

في هذه المرحلة لم تكتف الولايات المتحدة باعلان استعدادها للتدخل العسكري في الخليج بل أخذت تستعد فعلاً وبهمة لتحقق هذا الإعلان في الواقع.

الثورة الإيرانية

لقد رأى الدبلوماسيون والسياسيون وعلماء السياسة الأمريكان في إيران حليفاً قوياً دائماً ومضموناً. وكانت لمثل هذه الرؤية أسسها. من المعروف انه في الستينيات أعلن في إيران عما سمي عندها بـ "الثورة البيضاء" أو "ثورة الشاه والشعب". وقد أعطت هذه الثورة ثمارها. فقد تحقق عدد من الاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية والاجتماعية السياسية، ونشط القطاع الخاص في اقتصاد البلاد وتقلص عدد الأميين بعض الشيء. وقد جرى تطوير أفكار "الثورة البيضاء" في كتب الشاه نفسه وكتب ايديولوجيي الأحزاب

السياسية التي أنشأها. وسميت ايران في هذه الكتب "بلاد العدالة الاجتماعية" ووصفت سلطة الشاه بأنها ذات طابق "فوق طبقي" ووجهت دعوات للحد من سلطة "الاقطاعيين الصناعيين"(20).

في الوقت نفسه تصاعد الغضب الشعبي. حيث لم تحصل الجماهير الا على فتات زهيد من "الازدهار النفطي" مما أدى إلى تفاقم حدة التناقضات التناحرية بين الفقراء والأغنياء.

واتخذت الفئات الحاكمة سوية مع أسرة الشاه التحديث الرأسمالي لنهب مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة. وقد سحقت السافاك التحركات الجماهيرية بقسوة فظيعة.

في النصف الثاني من السبعينيات قام الشاه ـ وهو السياسي المحنك ـ بتلبية بعض المطالب الجماهيرية بل أقر بالتأثير السلبي للعلاقات الوثيقة مع الغرب على اقتصاد البلاد. غير ان هذا لم يمنعه من شراء الأسلحة والتكنولوجية الحربية الأمريكية. وقد بعثت سياسة الشاه هذه الأمل لدى واشنطن.

في تشرين الأول للعام 1977 التأم في العاصمة الأمريكية محفل علمي لبحث القضايا الإيرانية شارك فيه العديد من السياسيين والعلماء الأمريكيين والايرانيين المعروفين. وكانت السمة العامة للكلمات التي ألقيت فيه هي التفأول. لأن المؤتمرين أعربوا عن كامل ثقتهم بالازدهار الاقتصادي في إيران وبالاستقرار السياسي الذي يعيشه نظام الشاه(21).

وكاد هؤلاء أن يعدوا الشاه الحليف الأول لأمريكا في آسيا.

لقد أرسل الشاه ـ بطلب من أمريكا ـ قواته إلى عمان لسحق الانتفاضة المسلحة التي اندلعت هناك ضد النظام القائم وأرسل الأسلحة إلى الصومال سراً لمساعدة هذه الأخيرة في حربها ضد أثيوبيا ثم تدفق سيل الأسلحة إلى تشاد وأخيراً وليس آخراً وضع الأراضي الإيرانية تحت تصرف المخابرات المركزية لاقامة محطات تجسس على طول الحدود مع الاتحاد السوفييتي وزود إسرائيل بالنفط وهلمجرا. وحظي الشاه بمزيد من المديح الذي أغدقه عليه نيسكون وكارتر وورووكفلر وسواهم. ففي كانون الأول

للعام 1977 قال كارتر متوجهاً إلى الشاه أثناء زيارته لايران "لا أعتقد أنه يوجد رجل دولة في العالم أكن له التقدير والعرفان وأشعر انني مشدود إليه شخصياً أكثر منكم"(22).

في ليلة رأس السنة كان الرئيس الأمريكي يراقص الشهبانو فرح والاميرة أشرف غير عالم بالمذكرة التي رفعها ت. موران إلى رؤسائه في وزارة الخارجية الأمريكية منذ شهر تشرين الاول. وكان موران قد توقع تنامي التوتر الاجتماعي والاقتصادي في إيران إذا لم يسرع الشاه إلى اعادة النظر في النفقات الحكومية التي كان ينفق منها 25% لأغراض التسليح. وقد اشار موران إلى فشل الشاه وعدم قدرته على تأمين السكن اللائق للشعب الإيراني أو أن يوفر له شبكة مواصلات معقولة أو أن يزوده بالطاقة اللازمة. واختتم المحلل الأمريكي تقريره قائلاً: أنه بخلاف تبجح الشاه الذي يعلن ان إيران ستنضم إلى الدول الصناعية العشر الكبرى في العالم مع حلول العام 2000 فإن إيران ليست أكثر من بلد متخلف من بلدان "العالم الثالث"، تبذر أموالها على عملية التسلح(23). لقد كانت مذكرة موران هذه تتناقض مع وجهة النظر السائدة عن سياسة الشاه ومستقبل إيران لدرجة ان وزير الخارجية الأمريكية فانس أهملها تماماً.

لكن الحركة المعارضة لحكومة الشاه أخذت تتنامى داخل مختلف فئات المجتمع الإيراني. في تشرين الثاني للعام 1977 بدأت التحركات الطلابية المعادية للحكومة. وفي كانون الثاني من العام 1978 جرت في مدينة قم مظاهرات نظمها طلاب المدارس الدينية وممثلو رجال الدين والفئات المدينية الوسطى. ووعي رجال الشرطة لقمع المظاهرة مما أسفر عن مصرع ستين شخصاً.

أصبحت أحداث قم مفجراً لانتفاضات قوة المعارضة.

فعلى امتداد العام 1978 كله اجتاحت مختلف مدن إيران انتفاضات شعبية عارمة شاركت فيها قوى لها مواقف سياسية وايديولوجية مختلفة يجمعها كلها العداء لنظام الشاه. لقد أدت السمات الخاصة التي تتسم بها الحياة الاجتماعية في إيران إلى تحول المعارضة تدريجياً إلى معارضة دينية

سياسية تدين الشاه ليس بسبب نهب البلاد والاضطهاد الذي يمارسه ضد الشعب وحسب بل ولأنه ابتعد عن القوانين والتقاليد "الإسلامية الحقة" واقامة نمط حياة "شيطاني" غربي. وأصبح آية الله روح الله الموسوي الخميني قائداً للمعارضة الدينية.

ولد الخميني في العام 1901 في عائلة رجل دين فاقتفى أثر أبيه واختار الميدان الروحي ليحقق فيه مستقبله. منذ الثلاثينيات بدأ خميني نضاله ضد نظام الشاه حيث رأى انه يمكن استبداله بنظام إسلامي. في تشرين الثاني من العام 1964 نفاه الشاه إلى تركيا بسبب هجومه العلني على سياسة الشاه الموالية للامبريالية الأمريكية ثم نفي فيما بعد إلى العراق وتابع نضاله من هناك ضد نظام الشاه. ومن النجف توجه خميني في العام 1978 إلى قوى المعارضة يدعوها لاسقاط عرش أسرة بهلوي فطردته السلطات العراقية تلبية لطلب الشاه. فانتقل إلى بلدة في ضواحي باريس ليعيش هناك منذ تشرين أول للعام 1978. تابع الخميني من منفاه الجديد نداءاته المكتوبة والمذاعة عبر الأثير إلى الشعب الإيراني للقضاء على حكم الشاه والفساد الذي تعيثه الأمبريالية الأمريكية في البلاد. ولقد بلغت قوة الخميني الجماهيرية حداً أرغم الشاه على السماح له بالعودة إلى البلاد غير انه رفض أن يعود قبل أن يتخلى محمد رضا بهلوي عن السلطة. وهكذا غدا آية الله الخميني زعيماً للثورة الإيرانية.

ساد الأوساط الحاكمة في أمريكا قلق شديد جراء التحول الخطير للاحداث في إيران لكن سفير الولايات المتحدة في إيران والمخابرات المركزية طمئناها. فقد جاء في التحليل الذي وضعته المخابرات الامريكية عن الاوضاع في ايران ما يلي:

"لا يوجد في إيران وضع ثوري أو حتى شبه ثوري"(24). وأعلن الرئيس كارتر مراراً عن دعم أمريكا غير المشروط للنظام الحاكم في إيران.

وأعقبه كيسنجر قائلاً: "يعد الوضع في إيران ترجيدياً بالنسبة للغرب. فالشاه هو الزعيم الذي كان مخلصاً للغرب في كل مسألة متأزمة من مسائل السياسة الخارجية ويعد عامل استقرار لأية أزمة من أزمات المنطقة . والى

جانب الوثائق الشكلية كان هناك تنسيق دائم ووثيق في مسائل سياستنا الخارجية. لم يقطع الشاه سيل النفط لأسباب سياسية إلى أي بلد...، وسوف يكون سقوط الشاه هلاكاً وانهياراً لأهم حصن من حصون الغرب"(25).

في هذه الفترة عجت الصحافة الأمريكية بتنبؤات عن الآثار القاتلة للأحداث الإيرانية بالنسبة للاقتصاد الغربي وخاصة بالنسبة لتدفق النفط الإيراني إلى الغرب، وربطت سقوط الشاه بخسارة الغرب وخاصة أمريكا لمليارات الدولارات التي خصصها الشاه للعقود الموقعة لشراء أسلحة وعتاد حربي. ولم يخل الأمر من مقولات سخيفة حول "يد موسكو" في أحداث إيران.

في واشنطن جرى خلف ضجة اعلامية كبيرة اتخاذ قرارات عاجلة لانقاذ نظام الشاه فبسعي من الأمريكيين أقام حكام إيران صلات مع قادة جبهة المعارضة الوطنية ك. سنجابي، شهبور بختيار وآية الله شريعة مداري. وبناء على نصيحة واشنطن شكل الشاه في تشرين الثاني ـ كانون الأول للعام 1978 حكومة عسكرية جديدة وأعلن عن تقليص نفقات التسلح وأمر باعتقال عدد من رجال النظام الممقوتين واطلاق سراح آلاف السياسيين. لكن هذه الاجراءات لم تدل على قوة النظام بل على ضعفه.

تجدر الاشارة هنا إلى الدور المهم الذي تمثله عمال النفط في النضال ضد نظام الشاه حيث وقفوا بحزم ضد أي شكل من أشكال المساومة معه. وباءت بالفشل كافة محاولات المخابرات المركزية أن تجرد الحركة العمالية من قادتها.

في مثل هذه الظروف أرسلت الحكومة الأمريكية إلى إيران الجنرال ر. هايزر معاون قائد القوات الأمريكية في أوروبا الغربية حيث كانت لهذا الأخير علاقات وطيدة مع قيادة الجيش الإيراني. وأعلن أن الهدف من وجود هايزر في إيران هو تهدئة جنرالات الشاه الذين رفضوا آية مساومة مع ممثلي المعارضة غير الدينية المعتدلة الذين وصلوا سدة الحكم. لكن الحقيقية ان مهمة الجنرال كانت تتلخص في تنظيم انقلاب عسكري لسحق المعارضة الدينية والزمنية. وهذا ما أعلنه فيما بعد السفير الأمريكي في

طهران ساليوين. في نهاية كانون الأول من العام 1978 اقترح بجيزنسكي على كارتر ارسال حاملة الطائرات الأمريكية "كونستيليشن" وعلى متنها 80 طائرة وخمسة آلاف جندي إلى منطقة الخليج العربي(26). فقد صرخ معاون الرئيس لشؤون الأمن القومي "لا يجوز ترك الشاه، لا يجوز أن نترك حلفاءنا" . لكن الجهود الأمريكية كانت عبثاً.

في تشرين الثاني من العام 1978 حذرت القيادة السوفييتية أمريكا من مغبة تدخلها في شؤون إيران الداخلية معلنة ان حسم الأمور يجب أن يترك للايرانيين أنفسهم. وكان لهذا التحذير أثر مهم على سير الأحداث في هذا البلد(27).

في السادس عشر من كانون الثاني للعام 1979 غادر الشاه محمد رضا بهلوي بلاده إلى الأبد. الحركة الشعبية التي عبر آية الله الخميني عن مصالحها تنامت وفي الأول من شباط للعام 1979 عاد الخميني إلى طهران.

لقد كان لانتصار الثورة أهمية بالغة بالنسبة لشعب هذه البلاد. سقط نظام الشاه الدكتاتوري. وسمح للأحزاب والمنظمات السياسية بحرية العمل. وتم تحطيم آلة السافاك واعدام قادتها. وصودرت أملاك عائلة بهلوي وأممت صناعة النفط والمصارف الأجنبية وجزء من المؤسسات الصناعية الكبيرة والاقطاعات.

في المراحل الأولى ارتدت الثورة الإيرانية طابعاً معادياً للامبريالية وأمريكا. فقد أعلن ان الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الشاه هما المذنبان الرئيسان في حالة التخلف التي تعاني منها إيران. وانسحبت إيران من حلف السنتو وانضمت إلى حركة عدم الانحياز ورفضت دور دركي الخليج وقطعت علاقاتها مع النظامين العنصريين في إسرائيل وجنوب أفريقيا. لكن الضربة القاصمة تلقتها الولايات المتحدة: ألغت الحكومة الجديدة المعاهدة العسكرية الأمريكية ـ الإيرانية المعقودة في العام 1959 وألغيت كافة صفقات شراء الأسلحة الأمريكية التي بلغت قيمتها مليارات الدولارات وطردت محطات التجسس الأمريكية التي كانت مزروعة على طول الحدود

مع الاتحاد السوفييتي وكان قد غادر ايران قبل انتصار الثورة 55 ألف مستشار عسكري أمريكي.

بعد انتصار الثورة في إيران سرعان ما أعادت واشنطن النظر في سياستها العسكرية ـ الاستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي في محاولة لسد الثغرة التي خلفها سقوط نظام الشاه. لقد فهم الاستراتيجيون الأمريكيون الثورة الإيرانية على أنها دليل على امكانية حدوث تبدل في توضع القوى السياسية في المنطقة، فبسبب الأهمية الاستثنائية التي يتمتع بها الخليج العربي بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان فإن هذا التبدل يمكن ان يؤثر على خطهما السياسي بل وعلى دورهما في العالم.

وكتبت المجلة الأمريكية "بزنس ويك" تقول:" أن مثل هذا التغير الجوسياسي قد يرغم حلفاء أمريكا على البحث عن اتفاق مع "الحلف الإسلامي " أو مع الاتحاد السوفييتي فيما اذا لم تستطع واشنطن تفاديه (تفادي التغير الجيوسياسي ـ المترجم). وسوف تكون النتيجة في الحالتين ضعف الروابط مع الولايات المتحدة التي كانت حتى الآن الضمانة الرئيسية لتدفق النفط من هذه المنطقة (28).

غير أن مثل هذه الآفاق لا ترضي الامبرياليين: لقد كانت أصوات دعاة التدخل عالية منذ زمن في واشنطن ومنذ الآن اتجهت أسهمهم نحو الأعلى. لقد وجه الكونغرس والصحافة الأمريكية اتهامات متعددة لادارة كارتر بأنها لم تكن "حازمة بما يكفي" . فأعلن جورج بوش رئيس جهاز المخابرات المركزية حينئذ لتلفزيون ان.بي.سي. قائلاً: كان يجب ألا نتشدق بالحديث عن حقوق الإنسان في إيران بل كان ينبغي انقاذ الشاه من محنته بأية طريقة كانت. عبثاً أصغت واشنطن لتحذيرات موسكو،كان يجب ادخال الأسطول الأمريكي إلى الخليج(29).

لقد كانت الثورة الإيرانية أول فشل ذريع للسياسية الخارجية الأمريكية بعد المغامرة الفيتنامية وأكبر هزيمة لأمريكا في الشرق الأدنى. لذلك ليس غريباً أن تطول الدراسات في المؤسسات الأمريكية بحثاً عن أسباب سقوط الشاه والمذنبين في ذلك.

في السابع والعشرين من نيسان للعام 1979 ظهر في مكتبة الكونغرس الأمريكي تقرير بعنوان "استيراد النفط من بلدان الخليج العربي: استخدام القوات الأمريكية لضمان التزود". ثمة موظفان في قسم الأبحاث في المكتبة أخذا على عاتقهما الإجابة على سؤال كيف تستطيع الولايات المتحدة ان تحافظ على سيطرتها على أغنى احتياطات نفطية وتضمن استغلالها حتى نهاية القرن على أقل تقدير، هذان الموظفان هما ج.م. كولينز الباحث في المسائل العسكرية وك.ر.مارك الاختصاصي في شؤون الشرق الأدنى. وتكمن أهمية هذه الوثيقة في انها عبارة عن نموذج حقيقي للعنجهية التي يتصف بها تفكير المحللين الأمريكيين.

لقد انطلق واضعا التقرير من أن انزال القوات الأمريكية في شبه جزيرة العرب هو أمر لا مفر منه. فحكام الدول المستقلة في هذه المنطقة سوف يطلبون ـ حسب رأي صاحبي التقرير ـ من الولايات المتحدة أن تتدخل فيما إذا ظهر خطر ضياع منابع النفط نتيجة لحدوث قلاقل داخلية أو هجوم تشنه دولة كبرى على هذه الدول. أضف إلى ذلك أنه فيما إذا قررت بلدان الخليج حظر ضخ النفط إلى الولايات المتحدة أو رفعت أسعاره بصورة حادة فسوف تظهر "فوضى اقتصادية" وعندها يصبح من حق واشنطن أن تلجأ إلى استخدام القوة(30).

خلال العام 1979 دارت في واشنطن مناقشات مكثفة إذا لم نقل محمومة لبحث مسألة تعزيز المواقع الأمريكية في الشرق الأدنى عموماً وفي الخليج على وجه الخصوص، وفهم الدرس الإيراني ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفادي امكانية ـ فقط امكانية!ـ عدم انتظام ضخ النفط في ظل الأزمات الممكنة.

في المناقشة اياها انتصر دعاة الاجراءات الحاسمة ـ غ. براون و ج. شليسنغر و ز. بجيزنسكي ـ على الأصوات الأكثر اعتدالاً في الإدارة الأمريكية. وهكذا أعطيت الأفضلية ايقاف تدهور النفوذ الأمريكي هنا وحسب بل ولضمان المصالح الحيوية "الأمريكية في المستقبل هذه المنطقة من العالم.

وفي هذا السياق غدا تعجيل توقيع اتفاقيات كمب ديفيد أحد النزعات الرائدة. فقد رأت واشنطن انه بذلك يكون قد زال تقريباً الخطر المحدق بمصالح الاحتكارات النفطية الأمريكية الذي ينبع اصلاً من عدم تسوية الصراع في الشرق الأدنى وينشأ أساس لتشكيل حلف عسكري ـ سياسي ممالياء للغرب في المنطقة وفي غضون ذلك أخذت الولايات المتحدة ترسم لتعزيز القدرة العسكرية لمصر السادات الأمر الذي سيفضي فيما بعد إلى اعطائها الكثير من مهام الدركي الإيراني المخلوع. اذاً منذ الآن دخلت مصر إلى جانب إسرائيل لتمثل دوراً محدداً ففي العام 1979 دعا السيناتور جاسكون إلى انشاء قوات ضاربة اسرائيلية مصرية تستخدمها الولايات المتحدة للحفاظ على منابع النفط في العربية السعودية حتى إذا لم توافق حكومات هذه البلاد على ذلك وكانت الضرورة تقتضي مثل هذا التدخل(31). وكتبت "واشنطن بوست" تقول: "لقد اصبحت مصر السلاح الرئيس في سياسة واشنطن للضغط على بلدان أفريقيا والخليج العربي"(32).

في بداية العام 1979 بذلت الولايات المتحدة كثيراً من الجهود لضم العربية السعودية إلى الحلف المصري ـ الإسرائيلي الناشئ. ففي شباط من هذا العام زار الرياض وزير الدفاع الأمريكي براون وفي آذار من العام نفسه زارها مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي بجيزنيسكي. وقد سبق زيارة هذا الأخير التصريح الشهير لمساعد وزير الدفاع الأمريكي الذي أكد أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة العسكرية في حال ظهور خطر يهدد العربية السعودية. لكن بالرغم من هذا الالتزام من طرف واحد والذي لا مثيل له في العلاقات الدولية لم يستطع الأمريكيون انتزاع تأييد السعودية للحماية الأمريكية أو لاتفاقيات كمب ديفيد. لقد كان شعور العداء لأمريكا قوياً جداً في المنطقة بعد انتصار الثورة الإيرانية. ورفض قادة السعودية أيضاً طلب براون انشاء قواعد عسكرية أو نشر وحدات من القوات الأمريكية على أراضي بلادهم(33).

"مذهب كارتر" يستبدل بـ "مذهب نيكسون"

لقد استدعت الثورة الإيرانية وما رافقها من أحداث فيضاً محموماً لدى دعاة التدخل في الولايات المتحدة. فقد عم القلق أوساط الاحتكارات النفطية الجبارة نتيجة لانهيار مواقعها في إيران وطالبت واشنطن الرسمية بعدم السماح بحدوث "طوفانات" جديدة في منطقة الخليج. وبدأت حكومة كارتر اعداد سياسة جديدة للتدخل في هذه المنطقة من العالم وفي منطقة المحيط الهندي.

في نهاية السبعينيات ظهرت في الغرب عشرات المقالات والأبحاث الكبيرة التي تحلل اهداف السياسة الأمريكية في الخليج. ولقد اتسمت هذه التحليلات بتشجيع واشنطن على اتباع سياسة "أكثر حزماً" هنا. فاقترح مساعد وزير الخارجية الأمريكية و. بورتر "الحفاظ على الطريق إلى الثروات النفطية الخليجية مفتوحة أمام الغرب بل وتوسيعها إذا كانت ثمة امكانية(34)" عادّا هذا النهج "نهجاً أكثر عقلانية". وإذا ما أخذنا بالحسبان ان هذه التصريحات جاءت كلها في الوقت الذي كان فيه ضخ النفط مستقراً تماماً والعلاقات الأمريكية مع الحكومات المحلية علاقات طيبة ووثيقة فإن مثل هذه النصائح لا تعني شيئاً آخر سوى سعي فئات معينة من الدوائر الحاكمة في واشنطن إلى اعادة سيطرتها التامة على الخليج العربي.

في كتابه عن الخليج أكد الباحث الانكليزي ش. تشوبن على "التدخل السوفييتي النشيط في شؤون إيران وباقي دول الخليج العربي الأخرى(35)". وأكد المؤلف أن الاتحاد السوفييتي يسعى "للهيمنة" على هذه المنطقة. ثم أكد المؤلف أن "الظروف ملائمة لهذا" لأن "ضعف حكومات البلاد. المحلية ومؤسساتها وسرعة تحديثها القادرة على زيادة المناخ السياسي سوءاً، ثم تدفق الأسلحة.. والتنافس المحلي يمكن أن تستخدم كلها.. لمصلحة الاتحاد السوفييتي". وبعد أن أدخل المؤلف الرعب إلى قلوب القراء اقترح اختيار "كون ما للسلوك" في الخليج يأخذ مصالح كافة البلدان بعين الحسبان.

هذه التبريرات النظرية التي صاغها علماء السياسة في الغرب وربطوا فيها بين مسائل الأمن القومي الأمريكي واستيراد النفط من الشرق الأدنى هي

التي غدت فيما بعد قاعدة قام عليها "مذهب كارتر". "وكان الأمر الرئاسي رقم 18 بخصوص مسائل الاستراتيجية العسكرية والذي أقرته إدارة كارتر في آب للعام 1977 أي قبل الثورة الإسلامية في إيران بزمن طويل وقبل دخول القوات السوفييتية إلى أفغانستان"(37) هو الأساس الذي انطلق منه المذهب اياه.

في كانون الثاني للعام 1980 أعلن كارتر منطقة الخليج العربي "منطقة المصالح الحيوية" للولايات المتحدة الأمريكية. وهدد بأنه "سوف يستخدم كافة الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية" في حال ـ كما قال ـ "محاولة قوة خارجية ان تحصل على نفوذ لها في منطقة الخليج". ولم يخف كارتر أن الأساس الذي قامت عليه الموضوعة الكاذبة بصدد "المصالح الحيوية" الأمريكية في الخليج العربي هو السعي للحافظ على هيمنة الاحتكارات النفطية الأمريكية في هذه المنطقة حيث ـ كما قال ـ يتوضح 3/2 الاحتياطي العالمي من النفط". لكنه حاول ان يصور الأمر وكأن هناك خطراً يتهدد "حرية شحن النفط من الشرق الأدنى" وأن هذا الخطر آت من الاتحاد السوفييتي(38).

وفيما بعد حاولت إدارة كارتر ان تشرح نهجها الجديد هذا في منطقة الخليج باحتلال إيران للسفارة الأمريكية في طهران ودخول القوات السوفييتية إلى أفغانستان في كانون الأول للعام 1979 بطلب من حكومة هذا البلد لمساعدتها في صد تدخل تعد له دولة أجنبية.

لم تكن هذه الطريقة جديدة. ففي كل مرة أرادت فيها الامبريالية الأمريكية ان تقوم بمغامرة دورية كانت تطلق أبواقها الدعائية صرخات الاستغاثة من الخطر الذي يهدد "المصالح الحيوية" لأمريكا وتتحدث بصفاقة عن "يد موسكو" ومن الجدير أن نذكر مرة أخرى ان العلماء السياسيين الغربيين، بمن فيهم الأمريكان، يرون أن "مذهب كارتر" هو إلى حد بعيد تجديد لـ مذهب ايزنهاور" الذي أعلن في العام 1957 عن "استعداد أمريكا لاستخدام قواتها المسلحة لحماية الشرق الأدنى من عدوان شيوعي مسلح سافر"

مؤكداً أن مثل هذا العدوان يشكل "خطراً جدياً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة".

لقد أكد "مذهب كارتر" تراجع الولايات المتحدة عن البنود الرئيسة لـ "مذهب نيكسون". وتم اعتماد نهج واضح يقوم على استخدام القوة لحسم الخلافات الدولية واستخدام القوات المسلحة الأمريكية كأداة ضغط سياسي. وفي غضون ذلك لوح الرسميون الأمريكيون بصفاقة ببعبع "الخطر السوفييتي" على بلدان الخليج. ففي العام 1980 أعلن غ. سوندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكي في مجلس النواب انه "ينبغي علينا أن ننظر بجدية إلى الامكانيات التي تتوفر للتحركات السوفييتية المقبلة. فشعوب المنطقة تعبر عن تخوفها وقلقها بصدد المساعي السوفييتية الرامية إلى بلوغ المياه الدافئة عبر بلوشستان أو أن تصل إلى الخليج عبر إيران حاملة معها هدفاً اضافياً آخر هو السيطرة على عملية وصول الغرب إلى احتياطاته النفطية الأساسية"(39). نادراً ما استطاع أحد أن يكثف التزوير والتهديد في جملة واحدة كما فعل سوندرز.

لكن ما يقلق شعوب الخليج فعلاً هو شيء آخر. فهي اقتنعت ان الاتحاد السوفييتي لا يسعى ليشق لنفسه "طريقاً إلى المياه الدافئة" ولا للسيطرة على منابع النفط. وان ما يفعله في أفغانستان ليس أكثر من مساعدة لدولة صديقة ودفاع عن أمن حدوده الجنوبية.

ومما يثير التساؤل حقاً أنه بالرغم من أن "مذهب كارتر" تحدث بحماس عن صد "عدوان خارجي" ما ضد دول الخليج الا أن الصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية الأخرى قد تحدثت خلال العام 1979 عن أسباب أخرى للعدوان المحتمل وعلى وجه الخصوص:

انقلاب حكومي في الرياض تنظمه العناصر المعادية للسلطة. وفي حال وقوع مثل هذا الانقلاب فإن الولايات المتحدة سوف ترسل إلى السعودية الفرقة 82 والفرقة 101 تلبية لطلب العائلة المالكة وتدعمهما بذوي "القبعات الخضراء" و"الرينجر" ـ العاملين العسكريين في وحدات الاستخبارات.

محاصرة مضيق هرمز من قبل المتمردين والارهابيين واغراق ناقلات النفط الكبرى وتلغيم المضيق وهلمجرا. عندها سوف يجري استخدام القوات البحرية الأمريكية وقوات الانزال التابعة للفرقة 82.

ايقاف السعوديين لضخ النفط. في هذه الحال سوف توقف المساعدة العسكرية الأمريكية للقوات الجوية السعودية مما يفقدها "قدرتها القتالية" على الفور وتدخل الفرقتان 82 و101 المدعمتان بالقوات الجوية التكتيكية مجال العمليات لتحطيم القوات البرية السعودية.

غزو القوات العراقية للكويت والعربية السعودية. في هذه الحال سوف تستخدم القوات الجوية الأمريكية لتوجيه ضربات جوابية ضد القوات العراقية وقواعدها الجنوبية ومنابع النفط في البلاد. ثم يجري انزال بحري أمريكي على شواطئ العراق(40).

في كانون الأول للعام 1979 أعلنت صحيفة "الشعب" البيروتية عن وجود مخطط سري لاحتلال منابع النفط في العربية السعودية من قبل الولايات المتحدة واسرائيل. وقالت الصحيفة ان الخطة تحمل اسماً رمزياً هو "دهرن أو بشن رقم 4" وقد أعدت الخطة في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي في أمريكا. وأكدت الصحيفة ان الضربة الأولى سوف توجه إلى أكبر حقل للنفط في السعودية وهو حقل الغوار الذي يبعد 100 كم عن الخليج العربي(41).

اذاً لقد غدت عمليتا تصعيد التواجد العسكري في منطقة الخليج والاعداد السافر لخطط محددة للتدخل العسكري فيها هما العنصران المكونان للسياسة الأمريكية الرامية إلى السيطرة على منابع النفط. وقد وجهت إدارة كارتر عملية تعزيز قدرتها العسكرية في الخليج باتجاهات رئيسة ثلاثة:

1ـ زيادة التواجد العسكري ـ البحري الأمريكي في منطقة المحيط الهندي وخاصة المنطقة القريبة من الخليج العربي.

2ـ انشاء قوات تدخل خاصة هي "قوات الانتشار السريع" لزجها العمليات في منطقة الخليج بالدرجة الأولى.

3ـ انشاء قواعد عسكرية أمريكية في محيط الخليج العربي والمناطق المجاورة له كي يمكن استخدامها كقواعد انطلاق لـ "قوات الانتشار السريع".

لقد عادت الولايات المتحدة إلى "دبلوماسية السفن الحربية" وأخذت تولي اهتماماً متزايداً لقواتها البحرية. فارتفعت مخصصات هذه الأخيرة من 24 مليار دولار في العالم 1972 إلى 42 ملياراً في العام 1979، وكانت نفقات القوات البحرية يجب أن تفوق نفقات الجوية بنسبة 16% ونفقات القوات البرية بنسبة 25% وفق خطط البنتاغون. لقد تشكل العمود الفقري للقوات البحرية الأمريكية من 13 حاملة طائرات وعشر حاملات كبيرة للحوامات. في نهاية السبعينيات تأسست حاملات طائرات جديدة ذات تصميم جديد محسنَّ يقلل امكانية اغراقها. وتحمل حاملات الطائرات النووية مثال "نيميتس" و"انتربرايز" على متنها وسائل قادرة على حمل رؤوس نووية ـ المدافع A-6 و A-7 وكذلك القاذفات F-4 و F-14.

على التخوم بين السبعينيات والثمانينيات تجمعت في مياه الخليج العربي وبحر العرب أرمادا عسكرية أمريكية مؤلفة من 37 سفينة بينها أربع حاملات طائرات (على متنها 350 طائرة قادرة على حمل أسلحة نووية). وبلغت القوة البشرية المحمولة على متن هذه القطع حوالي 34 ألف رجل(42). ولقد فسَّر سوندرز معقولية مثل هذه التحركات بالأسباب التالية: يتمتع الخليج العربي بأهمية استراتيجية عالمية لأنه يقترب لصقاً من الحدود السوفيتية ويحوي احتياطات نفطية كبيرة. "وعليه فإن استقلالية هذه المنطقة تشكل أهمية حرجة بالنسبة للولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في العالم الحر". إبَّان العقد الأخير وقعت تغييرات دراماتيكية في الوضع السياسي والاقتصادي للدول الواقعة على سواحل الخليج وتغيرت بنية القوى فيها. وفي غضون ذلك تجدر الاشارة إلى أن بلدان هذه المنطقة تزود الغرب بنصف حاجته من النفط وتمثل دوراً بارزاً في النظام النقدي العالمي. وتبلغ قيمة الصادرات الأمريكية إلى ست من دول الخليج حوالي سبعة مليارات دولار سنوياً أي ـ كما يؤكد سوندرز ـ نصف صادرات أمريكا

إلى الشرق الأدنى. زد على ذلك أنها توفر العمل لـ 250 ألف أمريكي. لكن الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط أدى في العام 1979 إلى ظهور عجز في الميزان التجاري الأمريكي مع هذه الدول بلغ أربعة مليارات دولار.
أن لدى شعوب هذه المنطقة رأيها الخاص بصدد الخطر الذي يتهدد أمنها وهي على قناعة بأن مصدره ليس الاتحاد السوفييتي بل الصدامات الإقليمية والداخلية. وترى حكومات بلدان هذه المنطقة أن عدم تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي "هو الخطر الجدي الأساسي على أمنها واستقرارها". ويخلص سوندرز إلى القول: ان مصالحنا في المنطقة مترابطة ترابطاً وثيقاً وهي توفر الأساس اللازم للتعاون الوثيق(43)".
أثناء استعراض الآراء في الكونغرس دعي البرفسور غ. ايلتس لابداء رأيه وكان هذا سفيراً لأمريكا في العربية السعودية ومصر. بعد أن وافق البروفسور على "مذهب كارتر"
كرد عملي على "التحدي السوفييتي في أفريقيا" أخذ يروي عن رحلته إلى العربية السعودية التي كانت قد انتهت من فترة وجيزة وتوقف مطولاً عند محادثاته مع القادة السعوديين الذين لم يتفوهوا بكلمة واحدة عن "الخطر السوفييتي". وهنا سأله ل. هاملتون "أليست لديهم مخاوف من احتمال هجوم سوفييتي من الشمال؟" فأجاب ايلتس "كلا"(44). بل لقد أكد البرفسور أن العربية السعودية اخذت تفقد نفوذها في المنطقة بسبب علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة.
يجدر بنا أن نلحظ هنا أن الانعطاف الحاد الذي جرى في السياسة الأمريكية تجاه الخليج لم يحظ بالموافقة التامة من قبل الجميع. فثمة قوى سياسية أعلنت رفضها القاطع لارسال المواطنين الأمريكيين كي يموتوا في الخليج دفاعاً عن مصالح الاحتكارات النفطية(45). وفي آب للعام 1979 أرسل 26 عضواً من أعضاء الكونغرس رسالة إلى كارتر أعلنوا فيها أن "انشاء قوات الانتشار السريع" سوف يخلق صعوبات جدية لواشنطن في الخليج العربي ويؤدي "إلى زيادة التوتر في هذه المنطقة ويعرِّض الجهود الدبلوماسية والوصول إلى النفط فيها للخطر".

لكن الخليج العربي يغدو في بداية الثمانينيات واحداً من المواضع الأساسية للأطماع المباشرة وعنصراً مهماً من عناصر استراتيجية واشنطن العالمية. وأعلن ان الوصاية السياسية الأمريكية على الخليج هي إحدى المهام الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية في السنوات القليلة القادمة.
وأخيراً نقول اننا لم نتوقف بهذا التفصيل عند أسس ظهور "مذهب كارتر" لأنه عنى بداية انعطاف جديد في السياسة الأمريكية عموماً وتجاه الخليج على وجه الخصوص. فـ "مذهب كارتر" أخذه وطوَّره وعززه خلفه على كرسي الرئاسة في البيت الأبيض. لقد أهاج كارتر موجة العداء للاتحاد السوفييتي وسعَّر حدة الجنون العسكري وزاد من عدوانية السياسة الخارجية الأمريكية ممهداً طريق البيت الأبيض إلى رونالد ريغان بعد أن وضع أسس النهج العدواني المغامر لسياسة هذا الأخير.

أطول يوم في حياة

زبينغو بجيزنسكي

فلنتوجه الآن إلى وقائع السياسة الأمريكية. كيف جرت ممارسة "مذهب كارتر" في الحياة السياسية؟ فلنتبع ذلك على مثال إيران.
بعد انتصار الثورة واندثار نظام الشاه ازدادت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية تفاقماً. ففي الرابع من تشرين الثاني للعام 1979 قامت مجموعة من الطلاب المسلمين من أتباع آية الله الخميني باحتلال مبنى السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا العاملين فيها كرهائن. وبعد أن ثبت للطلاب ان السفارة الأمريكية هي "كر للتجسس" (وهذا ما أكدته الوثائق التي نشرت فيما بعد) طالب الطلاب الولايات المتحدة بتسليم الشاه المخلوع لتقديمه للمحاكمة واعادة الأموال التي نهبتها أسرة بهلوي والمودوعة في مصارف الغرب.
في تقويمه للاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران كتب الباحث السوفييتي س.ل اغايف يقول: "ان عملية الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران عبرت عن روح العداء للامبريالية التي تسود لدى الشعب الإيراني. غير انها اتسمت من حيث الأساس ببعض عناصر الاستفزاز من

جانب إدارة كارتر. فقبل عدة أشهر من تاريخ الحادثة كانت واشنطن قد سألت السلطات الإيرانية عن العواقب المحتملة بالنسبة لأوضاع الدبلوماسيين الأمريكان في طهران فيما إذا وافقت الحكومة الأمريكية على دخول الشاه إلى أمريكا. ومع ان إدارة كارتر تلقت اجابة وضاحة وصريحة الا أن كارتر أعطى موافقته على دخول الشاه الأراضي الأمريكية في نهاية شهر تشرين الأول"(46).

في أعقاب ذلك أخذت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية تنهار سريعة. ففي الثامن من تشرين الثاني رفض آية الله الخميني أن يستقبل الممثل الشخصي للرئيس كارتر ر. كلارك. وفي اليوم نفسه أعلن ممثل الحكومة الأمريكية أن الحكومة تستثني أية امكانية لبحث مسألة تسليم الشاه. ثم أعلن عن تجميد الأموال الإيرانية المودعة في المصارف الأمريكية. وفي الثاني عشر من الشهر نفسه اتخذ المجلس الإسلامي الثوري قراراً بوقف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة. وأعلن أبو الحسن بني صدر ان قرار الرئيس كارتر بوقف التعامل التجاري مع إيران يعني بدء الحرب الاقتصادية بين البلدين. وقال بني صدر: "سوف نستغلها لتصفية حساباتنا مع الامبريالية الأمريكية". في الخامس عشر من الشهر نفسه حوصرت ممتلكات الدولة الإيرانية في الولايات المتحدة واوقفت إيران عمل قنصلياتها هناك. ورداً على دعوة الصحافة الأمريكية لتحرير الرهائن الأمريكيين بالقوة أعلن الطلاب في العشرين من تشرين الثاني انهم سوف يقتلون الـ 49 رهينة أمريكية وينسفون السفارة الأمريكية فيما اذا حاولت واشنطن اتخاذ أية خطوة عسكرية(47).

بعد ذلك بدأت رحلة الوساطة الغربية والعربية والمنظمات الدولية لتسوية الأزمة الناشئة لكنها جميعها لم تعط ثماراً تذكر. واتخذت السوق الأوربية المشتركة عدداً من العقوبات ضد إيران نزولاً عند رغبة أمريكا.

وهكذا غدت مسألة الرهائن هي المسألة الرئيسة الملحة في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية وعاملاً مهماً في العلاقات الدولية.بعد عامين نشر ز.

بجيزنسكي مذكراته اليومية في فترة الأزمة(48). ولقد أوضحت هذه المذكرات ـ اليوميات الكثير من النقاط.

فقد ظهر ان الولايات المتحدة أخذت تعد لعملية عسكرية لتحرير الرهائن منذ الأيام الأولى لاحتجازهم. بعد يومين فقط من احتلال السفارة ـ يكتب بجيزنسكي ـ "اتصلت بوزير الدفاع هـ. براون أعطيته تعليماتي أن يعرض على لجنة قيادة الأركان اعداد خطة انقاذ .. وبعد يومين أي في الثامن من تشرين الثاني جاء اليّ العسكريون ليخبروننني بالنتائج التي توصلوا إليها. في هذا الاجتماع درسنا بالتفصيل نتائج الصورة الجوية وخطة الاقتحام المحتمل للسفارة بمساعدة الحوامات والتي كانت يجب أن تقوم بها مجموعة معدة اعداداً خاصاً. بموجب هذه الخطة كان يجب أن يجري ترحيل الرهائن ومجموعة الانقاذ من مطار غير بعيد عن طهران. لكن ثمة عقبتان كان يجب تذليلهما: ضعف معلوماتنا عن أماكن تواجد الرهائن والصعوبة الفائقة لمسألة التزود المادي التكنولوجي"(49).

لكننا نرى أن صعوبات مساعد الرئيس كانت أكثر بكثير. فقد أعطت الإدارة الأمريكية أهمية كبيرة لحماية المصالح المالية للمصارف والاحتكارات الأمريكية التي أعلنت عن مطالبها لايران التي طلبت بدورها اعادة 24 مليار دولار. من الموجودات الإيرانية المجمدة (12 مليار دولار)، 2 مليار في "بنك أوف أميريكا"، 416 مليون دولار في "مينيوفيكتشرز هانوفر تراست أوف نيويورك" و225 مليون دولار في "ستي بنك"(50).

ومثل دوراً مهماً أيضاً ليس سعي الادارة الأمريكية لاستعادة المواقع التي ضاعت وحسب. ففي البيت الأبيض رأوا ان عملية انقاذ الرهائن يجب أن تكون غطاء للقيام بعمليات أكثر شمولاً ضد الثورة الإسلامية. فقد كانت ثمة خطة محكمة لاحتلال المنطقتين الغربية والجنوبية من البلاد (حيث تتوضع حقول النفط) واقامة نظام حاجز هناك تحت زعامة أي رجل من رجال أمريكا في إيران ثم البدء بحرب أهلية في البلاد(51). هذه الخطة وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية. وينبغي ألا يشك أحد في أن الموقف السوفييتي مثل دوراً حاسماً في اسقاط هذا المخطط الرهيب القذر.

لكن بجيزنسكي سرعان ما تخلى عن فكرة العملية العسكرية الواسعة النطاق. "لقد أعتقد أنه من الأجدى تأسيس حلف إسلامي معاد للاتحاد السوفييتي وكان من شأن مثل هذه العملية أن تعرقل تنفيذ مثل هذه الخطوة"(52).

وكتب بجيزنسكي في يومياته انه "خلال الأشهر العديدة اللاحقة كنا نجتمع عدة مرات في الاسبوع وأحياناً عدة مرات في اليوم(53)". في 22 آذار من العام 1980 التأم الشمل في كمب ديفيد حيث أطلع الرئيس كارتر على تفاصيل خطة انقاذ الرهائن. كان من المقرر أن تستمر العملية طيلة يومين. وكانت الحوامات الأمريكية سوف تلتقي في مكان ما في الصحراء بست طائرات نقل من طراز **C -130** تزودها بالوقود وتنتقل مجموعة الانقاذ الخاصة منها إلى الحوامات التي تتوجه إلى مكان ما قرب طهران حيث تختفي مجموعة الانقاذ طيلة النهار لتنطلق ليلاً وتقتحم السفارة ثم تنقل الرهائن إلى ستاد قريب حيث الحوامات